مجلة العلوم الإنسانية
بجامعة حائل

جامعة حائل
UNIVERSITY OF HAIL

# مجلة العلوم الإنسانية

## دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

السنة السابعة، العدد 22
المجلد الثاني، يونيو 2024

Print 1658 -788 X
Online E- 8859-1658

Arcif
Analytics

بسم الله الرحمن الرحيم

# مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

للتواصل:

مركز النشر العلمي والترجمة

جامعة حائل، صندوق بريد: 2440 الرمز البريدي: 81481

https://uohjh.com/

j.humanities@uoh.edu.sa

ردمد : إلكتروني E-1658-8819 ورقي 1658- 788X رقم الإيداع 14398368

## نبذة عن المجلة

### تعريف بالمجلة

مجلة العلوم الإنسانية، مجلة دورية علمية محكمة، تصدر عن وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة حائل كل ثلاثة أشهر بصفة دورية، حيث تصدر أربة أعداد في كل سنة، وبحسب اكتمال البحوث المجازة للنشر.

وقد نجحت مجلة العلوم الإنسانية في تحقيق معايير اعتماد معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية معامل " أرسيف Arcif " للموافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وقد أطلق ذلك خلال التقرير السنوي الثامن للمجلات للعام 2023.

### رؤية المجلة

التميز في النشر العلمي في العلوم الإنسانية وفقاً لمعايير مهنية عالمية.

### رسالة المجلة

نشر البحوث العلمية في التخصصات الإنسانية؛ لخدمة البحث العلمي والمجتمع المحلي والدولي.

### أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى إيجاد منافذ رصينة؛ لنشر المعرفة العلمية المتخصصة في المجال الإنساني، وتمكين الباحثين -من مختلف بلدان العالم- من نشر أبحاثهم ودراساتهم وإنتاجهم الفكري لمعالجة واقع المشكلات الحياتية، وتأسيس الأطر النظرية والتطبيقية للمعارف الإنسانية في المجالات المتنوعة، وفق ضوابط وشروط ومواصفات علمية دقيقة، تحقيقا للجودة والريادة في نشر البحث العلمي.

## قواعد النشر

### لغة النشر

1- تقبل المجلة البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية.
2- يُكتب عنوان البحث وملخصه باللغة العربية للبحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية.
3- يُكتب عنوان البحث وملخصه ومراجعه باللغة الإنجليزية للبحوث المكتوبة باللغة العربية، على أن تكون ترجمة الملخص إلى اللغة الإنجليزية صحيحة ومتخصصة.

### مجالات النشر في المجلة

تهتم مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل بنشر إسهامات الباحثين في مختلف القضايا الإنسانية الاجتماعية والأدبية، إضافة إلى نشر الدراسات والمقالات التي تتوفر فيها الأصول والمعايير العلمية المتعارف عليها دوليًا، وتقبل الأبحاث المكتوبة باللغة العربية والإنجليزية في مجال اختصاصها، حيث تعنى المجلة بالتخصصات الآتية:

- علم النفس وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والفلسفة الفكرية العلمية الدقيقة.
- المناهج وطرق التدريس والعلوم التربوية المختلفة.
- الدراسات الإسلامية والشريعة والقانون.
- الآداب: التاريخ والجغرافيا والفنون واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والسياحة والآثار.
- الإدارة والإعلام والاتصال وعلوم الرياضة والحركة.

## أوعية نشر المجلة

تصدر المجلة ورقيًا حسب القواعد والأنظمة المعمول بها في المجلات العلمية المحكمة، كما تُنشر البحوث المقبولة بعد تحكيمها إلكترونيًا لتعم المعرفة العلمية بشكل أوسع في جميع المؤسسات العلمية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.

# ضوابط النشر في مجلة العلوم الإنسانية وإجراءاته

## أولاً: شروط النشر

### أولاً: شروط النشر

1. أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة المعرفية في التخصص.
2. لم يسبق للباحث نشر بحثه.
3. ألا يكون مستلًا من رسالة علمية (ماجستير / دكتوراة) أو بحوث سبق نشرها للباحث.
4. أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية.
5. أن تراعى فيه منهجية البحث العلمي وقواعده.
6. عدم مخالفة البحث للضوابط والأحكام والآداب العامة في المملكة العربية السعودية.
7. مراعاة الأمانة العلمية وضوابط التوثيق في النقل والاقتباس.
8. السلامة اللغوية ووضوح الصور والرسومات والجداول إن وجدت، وللمجلة حقها في مراجعة التحرير والتدقيق النحوي.

## ثانيًا: قواعد النشر

1. أن يشتمل البحث على: صفحة عنوان البحث، ومستخلص باللغتين العربية والإنجليزية، ومقدمة، وصلب البحث، وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات، وثبت المصادر والمراجع باللغتين العربيّة والإنجليزيّة، والملاحق اللازمة (إن وجدت).
2. في حال (نشر البحث) يُزوّد الباحث بنسخة إلكترونية من عدد المجلة الذي تم نشر بحثه فيه، ومستلاً لبحثه .
3. في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيًا أو إلكترونيًا، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّية والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل– وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
4. لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة إلا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
5. الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين، ولا تعبر عن رأي مجلة العلوم الإنسانية.
6. النشر في المجلة يتطلب رسوما مالية قدرها ( 1000 ريال) يتم إيداعها في حساب المجلة، وذلك بعد إشعار الباحث بالقبول الأولي وهي غير مستردة سواء أجيز البحث للنشر أم تم رفضه من قبل المحكمين.

## ثالثًا: توثيق البحث

أسلوب التوثيق المعتمد في المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA7)

## رابعا: خطوات وإجراءات التقديم

1. يقدم الباحث الرئيس طلبًا للنشر (من خلال منصة الباحثين بعد التسجيل فيها) يتعهد فيه بأن بحثه يتفق مع شروط المجلة، وذلك على النحو الآتي:
   أ. البحث الذي تقدمت به لم يسبق نشرة (ورقيا أو إلكترونيا)، وأنه غير مقدم للنشر، ولن يقدم للنشر في وجهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشرة في المجلة، أو الاعتذار للباحث لعدم قبول البحث.
   ب. البحث الذي تقدمت به ليس مستلا من بحوث أو كتب سبق نشرها أو قدمت للنشر، وليس مستلاً من الرسائل العلمية للماجستير أو الدكتوراة.
   ج. الالتزام بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي.
   د. مراعاة منهج البحث العلمي وقواعده.
   هـ. الالتزام بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل كما هو في دليل المؤلفين لكتابة البحوث المقدمة للنشر في مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل وفق نظام APA7
2. إرفاق سيرة ذاتية مختصرة في صفحة واحدة حسب النموذج المعتمد للمجلة (نموذج السيرة الذاتية).
3. إرفاق نموذج المراجعة والتدقيق الأولي بعد تعبئته من قبل الباحث.
4. يرسل الباحث أربع نسخ من بحثه إلى المجلة إلكترونياً بصيغة (word) نسختين و (PDF) نسختين تكون إحداهما بالصيغتين حالية مما يدل على شخصية الباحث.
5. يتم التقديم إلكترونياً من خلال منصة تقديم الطلب الموجودة على موقع المجلة (منصة الباحثين) بعد التسجيل فيها مع إرفاق كافة المرفقات الواردة في خطوات وإجراءات التقديم أعلاه.
6. تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، وتقرير أهليته للتحكيم، أو الاعتذار عن قبوله أولياً أو بناء على تقارير المحكمين دون إبداء الأسباب وإخطار الباحث بذلك
7. تملك المجلة حق رفض البحث الأولي ما دام غير مكتمل أو غير ملتزم بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة حائل للعلوم الإنسانية.
8. في حال تقرر أهلية البحث للتحكيم يخطر الباحث بذلك، وعليه دفع الرسوم المالية المقررة للمجلة (1000) ريال غير مستردة من خلال الإيداع على حساب المجلة ورفع الإيصال من خلال منصة التقديم المتاحة على موقع المجلة، وذلك خلال مدة خمس أيام عمل منذ إخطار الباحث بقبول بحثه أولياً وفي حالة عدم السداد خلال المدة المذكورة يعتبر القبول الأولي ملغي.
9. بعد دفع الرسوم المطلوبة من قبل الباحث خلال المدة المقررة للدفع ورفع سند الإيصال من خلال منصة التقديم، يرسل البحث لمحكّمين اثنين؛ على الأقل.
10. في حال اكتمال تقارير المحكّمين عن البحث؛ يتم إرسال خطاب للباحث يتضمّن إحدى الحالات التّالية:
    أ. قبول البحث للنشر مباشرة.
    ب. قبول البحث للنّشر؛ بعد التّعديل.
    ج. تعديل البحث، ثمّ إعادة تحكيمه.
    د. الاعتذار عن قبول البحث ونشره.
11. إذا تطلب الأمر من الباحث القيام ببعض التعديلات على بحثه، فإنه يجب أن يتم ذلك في غضون (أسبوعين من تاريخ الخطاب) من الطلب. فإذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات خلال المدة المحددة، يعتبر ذلك عدولا منه عن النشر، ما لم يقدم عذرا تقبله هيئة تحرير المجلة.
12. في حالة رفض أحد المحكمين للبحث، وقبول المحكم الآخر له وكانت درجته أقل من 70%؛ فإنّه يحق للمجلة الاعتذار عن قبول البحث ونشره دون الحاجة إلى تحويله إلى محكم مرجح، وتكون الرسوم غير مستردة.

13. يقدم الباحث الرئيس (حسب نموذج الرد على المحكمين) تقرير عن تعديل البحث وفقاً للملاحظات الواردة في تقارير المحكمين الإجمالية أو التفصيلية في متن البحث
14. للمجلة الحق في الحذف أو التعديل في الصياغة اللغوية للدراسة بما يتفق مع قواعد النشر، كما يحق للمحررين إجراء بعض التعديلات من أجل التصحيح اللغوي والفني، وإلغاء التكرار، وإيضاح ما يلزم. وكذلك لها الحق في رفض البحث دون إبداء الأسباب.
15. في حالة رفض البحث من قبل المحكمين فإن الرسوم غير مستردة.
16. إذا رفض البحث، ورغب المؤلف في الحصول على ملاحظات المحكمين، فإنه يمكن تزويده بهم، مع الحفاظ على سرية المحكمين. ولا يحق للباحث التقدم من جديد بالبحث نفسه إلى المجلة ولو أجريت عليه جميع التعديلات المطلوبة.
17. لا ترّد البحوث المقدمة إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر، ويخطر المؤلف في حالة عدم الموافقة على النشر
18. يحق للمجلة أن ترسل للباحث المقبول بحثه نسخة معتمدة للطباعة للمراجعة والتدقيق، وعليه إنجاز هذه العملية خلال 36 ساعة.
19. لهيئة تحرير المجلة الحق فـــي تحديد أولويات نشر البحوث، وترتيبها فنياً.

## المشرف العام

سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

**أ. د. عبد العزيز بن سالم الغامدي**

## هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

**أ. د. بشير بن علي اللويش**
أستاذ الخدمة الاجتماعية

## أعضاء هيئة التحرير

**أ. د. سالم بن عبيد المطيري**
أستاذ الفقه

**د. وافي بن فهيد الشمري**
أستاذ اللغويات (الإنجليزية) المشارك

**أ. د . منى بنت سليمان الذبياني**
أستاذ الإدارة

**د. ياسر بن عايد السميري**
أستاذ التربية الخاصة المشارك

**د. نواف بن عوض الرشيدي**
أستاذ تعليم الرياضيات المشارك

**د.نوف بنت عبدالله السويداء**
أستاذ تقنيات تعليم التصاميم والفنون المشارك

**د. إبراهيم بن سعيد الشمري**
أستاذ النحو والصرف المشارك

محمد بن ناصر اللحيدان
سكرتير التحرير

# الهيئة الاستشارية

**أ. د. فهد بن سليمان الشايع**
جامعة الملك سعود - مناهج وطرق تدريس
Dr. Nasser Mansour
University of Exeter. UK – Education
**أ. د. محمد بن مترك القحطاني**
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - علم النفس
**أ. د. علي مهدي كاظم**
جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان - قياس وتقويم
**أ. د. ناصر بن سعد العجمي**
جامعة الملك سعود - التقييم والتشخيص السلوكي
**أ.د. حمود بن فهد القشعان**
جامعة الكويت - الخدمة الاجتماعية
**Prof. Medhat H. Rahim**
Lakehead University - CANADA
Faculty of Education
**أ.د. رقية طه جابر العلواني**
جامعة البحرين - الدراسات الإسلامية
**أ.د. سعيد يقطين**
جامعة محمد الخامس - سرديات اللغة العربية
**Prof. François Villeneuve**
University of Paris 1 Panthéon Sorbonne
Professor of archaeology
**أ. د. سعد بن عبد الرحمن البازعي**
جامعة الملك سعود - الأدب الإنجليزي
**أ.د. محمد شحات الخطيب**
جامعة طيبة - فلسفة التربية

# حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

# FDI Incentives and Guarantees in Saudi Arabia

د. سعود بن عبد المحسن بن مقحم المقحم[1]

[1]أستاذ القانون التجاري المشارك، قسم القانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة المجمعة.

https://orcid.org/0009-0005-2405-9503

**Dr. Saud Abdulmohsen moqhim Almoqhim [1]**

[1] Associate Professor of Commercial Law, College of Sharia and Law, Majmaah University.

(تاريخ الاستلام: 2024/05/11، تاريخ القبول: 2024/08/17، تاريخ النشر: 2024/08/30)

**المستخلص**

في إطار سعي المملكة لأن تكون وجهة استثمارية جاذبة ومحفزة، فقد حرصت على تقديم التسهيلات والخدمات للمستثمرين لتشجيع الاستثمارات التي من شأنها أن تنوّع وتعزّز القدرة التنافسية للمملكة، ومن أهم هذه المزايا على سبيل المثال تملك العقارات اللازمة في حدود الحاجة، وأيضاً تقديم كل الخدمات لتسهيل وإنجاز جميع المعاملات المتعلقة بالاستثمار، ومن أهم الضمانات القانونية، هي عدم جواز مصادرة استثماراته كلاً أو جزءاً إلا بحكم قضائي، وأيضاً لا يجوز نزع ملكية المستثمر الأجنبي كلاً أو جزءاً إلا للمصلحة العامة مقابل تعويض عادل، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها تساهم الاستثمارات الأجنبية في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات الإدارية والتسويقية الجديدة، كما تساعد الاستثمارات الأجنبية في الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية من أجل تمويل برامج وخطط التنمية، وقد تم التوصل إلى أهم التوصيات وهي أهمية تطوير البرامج التعليمية العامة والعالية بالمملكة لتواكب متطلبات احتياجات سوق العمل من المهارات والقدرات المؤهلة في سبيل تأهيل كوادر بشرية وطنية ذات كفاءة عالية.

**الكلمات المفتاحية:** الحماية القانونية، رؤوس الأموال الأجنبية، التنمية، التطوير.

**Abstract**

As part of the Kingdom's endeavor to be an attractive and stimulating investment destination, it has been keen to provide facilities and services to investors to encourage investments that will diversify and enhance the competitiveness of the Kingdom. For example, the most important benefits include owning the necessary properties to the extent needed, as well as providing all services to facilitate and complete all investment-related transactions, One of the most important legal guarantees is that all or part of his investments may not be confiscated unless there is a court sentence and that all or part of the foreign investor's property may be expropriated only for the common good in exchange out a number of significant results: the contribution of foreign for fair compensation, The study found investment to transfer modern technology, marketing and administrative expertise in an attempt to boost foreign investment to obtain capital for the sake of funding programs and development plans. It might be added that the top recommendation concluded was the development the general educational programs an to meet the requirements of the labor market regarding qualifications and capabilities in creating highly competent human cadres.

**Keyword:** Legal Protection, Foreign Capital, Development.

**للاستشهاد:** المقحم، سعود عبدالمحسن مقحم . (2024).حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل، 02(22).

**التمويل:** لا يوجد تمويل لهذا البحث.

**Funding:** "There is no funding for this research".

## مقدمة:

أصبح جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مجالاً واسعاً للمنافسة والصراع بين معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، ومن هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة الصعوبات التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تُسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي.

أدركت المملكة العربية السعودية صاحبة أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أهمية الاستثمار الأجنبي في تحقيق أهدافها الاقتصادية، وأطلقت مؤخراً العديد من المبادرات لتنويع اقتصادها وتقليل اعتمادها على النفط، وعملت المملكة العربية السعودية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، فقامت باستكمال وصيانة وتحديث مرافق البنية الأساسية المادية والاجتماعية، وشجعت القطاع الخاص على الدخول في شراكات مع الشركات الأجنبية، وعقدت العديد من الاتفاقات _ الثنائية والجماعية _ كما قامت المملكة بإصدار وتحديث حزمة من الأنظمة، أهمها نظام المنافسة، تعديل المادة الثالثة من نظام الاستثمار الأجنبي، نظام الاستثمار، نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، نظام الإقامة المميزة، كما استحدثت المملكة آليات تستهدف بموجبها تبسيط عملية إنشاء الشركات وتقديم الحوافز الضريبية والإعانات للمستثمرين الأجانب.

وأخيراً صدر النظام المحدث المعمول به حالياً بالمرسوم الملكي رقم م1 وتاريخ 1421/1/5هـ، والذي يؤكد على أهمية أن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد أمرًا حيويًا في تحقيق التحول نحو اقتصاد مستدام قائم على المعرفة، من خلال إسهاماتها في دفع عمليات نقل التكنولوجيا وتعزيز التطوير التقني في المملكة، فكان لتطبيق قانون الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية تأثيرًا كبيرًا على الشركات والأفراد في البلاد.

## أهداف البحث:

تتلخص أهداف هذا البحث في الآتي:

1_ التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

2_ الوقوف على مدى كفاية حوافز الاستثمار في المملكة العربية السعودية.

3_ الوقوف على مدى كفاية الضمانات التي أقرها النظام الحالي لسنة 1421 بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر.

4_ الوقوف على مدى كفاية ضمانات وحوافز الاستثمار المنصوص عليها في مشروع نظام الاستثمار الجديد.

## أهمية البحث:

تبرز أهمية هذه الدراسة من حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورًا حيويًا كمحرك رئيسي لعمليات التنمية الاقتصادية. وإليك بعض النقاط التي توضح أهمية هذه الدراسة:

**1_ دور المحرك الاقتصادي:**

يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر نشاط القطاع الاقتصادي ويساهم في تعزيز الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي.

**2_ تعزيز رؤوس الأموال:**

يساهم الاستثمار الأجنبي في تكميل رؤوس الأموال المحلية وتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريع التنمية.

**3_ نقل التكنولوجيا والتقنية:**

يعتبر الاستثمار الأجنبي وسيلة لنقل التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الفنية إلى الدولة المضيفة، مما يساهم في تحسين قدراتها الفنية والتكنولوجية.

**4_ تعزيز القدرة التنافسية:**

يسهم الاستثمار الأجنبي في تعزيز القدرة التنافسية للشركات المحلية من خلال نقل الممارسات الإدارية والتكنولوجية الفعّالة.

**5_ توليد فرص العمل:**

يسهم الاستثمار الأجنبي في إنشاء فرص عمل جديدة، مما يحسن مستوى العيش ويقلل من معدلات البطالة.

**6_ تحسين الهيكل الاقتصادي:**

يُعَزِّز الاستثمار الأجنبي المباشر التنوع في الهيكل الاقتصادي للدولة المضيفة ويقلل من التبعية على قطاعات اقتصادية محددة.

**7_ تعزيز التفاعل الدولي:**

يساهم الاستثمار الأجنبي في تعزيز التفاعل والتبادل الدولي بين الشركات والحكومات، مما يفتح الباب أمام فرص التعاون الدولي.

بشكل عام، تبرز هذه الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة فعّالة لتعزيز عمليات التنمية الاقتصادية وتحسين البيئة الاقتصادية والتكنولوجية في الدول المستضيفة، وبالتالي تسهم في تحقيق أهداف النمو والازدهار وفق رؤية المملكة 2030.

## إشكالية البحث:

تتلخص إشكالية البحث في السؤال التالي:

ما مدى تطور الاستثمار المباشر في المملكة العربية السعودية؟ وما مدى تأثيره على بنية اقتصادها؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدد من الأسئلة نجملها فيما يلي:

1_ ما هو مضمون الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي دوافعه وأهدافه؟

2_ ما هي الحوافز والضمانات التشريعية الداعمة لجذب الاستثمار الأجنبي؟

3_ ما هي الحوافز والضمانات الأخرى الداعمة لجذب الاستثمار الأجنبي؟

## منهج البحث:

استخدام المنهج الوصفي والاستقرائي في تحقيق أهداف الدراسة وذلك بعرض المفاهيم والأطر النظرية المرتبطة بالموضوع وتقييم قانون الاستثمار الجديد في المملكة العربية السعودية.

## خطة البحث:

يتكون هذا البحث من ثلاثة مباحث مستقلة، يتبعهم خاتمة، تناول المبحث الأول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه وأهميته في التنمية الاقتصادية، وتناول المبحث الثاني حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، وأما المبحث الثالث فقد تناول ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، وأخيرا احتوت الخاتمة على نتائج البحث وتوصياته.

## المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه وأهميته في التنمية الاقتصادية.

احتل الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي باعتباره وسيلة فعالة لتسريع النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسنتناول هذا المبحث على النحو التالي:

### المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر ومحددات جذبه.

اتجهت معظم الدول النامية إلى التنافس لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين مناخ الاستثمار فيها لشعورها بدوره الإيجابي في تطوير اقتصادها الوطني، وسنعرض فيما يلي مفهوم الاستثمار وما يمكن أن تحققه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مزايا بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

### الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

الاستثمار كلمة أصلها الاسم (استثمار) في صورة مفرد مذكر وجذرها ثُمُر أي حمل الشجر (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2011)، وأثمر الرجل: كثر ماله وانتفع به، والثمر بمعنى المال أو بمعنى الذهب، والفضة، وثمر ماله أحسن القيام عليه، ونماه، واستثمر: استغل ماله لزيادة دخله (النوري، 2004)، قال الله تعالى: «**وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا**» (سورة الكهف، آية 34).

### تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من الوجهة الاقتصادية:

يعرف بعض الاقتصاديين الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه «عبارة عن توظيف المنتج لرأسمال، أو هو عبارة عن توجيه الأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية» (قويدري، 2011).

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً على أنه «توظيف النقود أو الأموال سواء لأجل طويل خمس سنوات فأكثر أو أجل متوسط لمدة أكثر من سنة أو أقل من خمس سنوات، كما أن الاستثمار يعني توظيف النقود في صورة شراء سلع أو شراء أسهم أو وضع المدخرات لدى أفراد أو مؤسسات تقوم بتوظيفها» (صدقة، 2008).

وعرفه البعض بأنه: «الاستثمار الأجنبي هو أي استثمار يقوم به كيان أجنبي أو فرد في اقتصاد بلد آخر»، ويمكن أن يشمل ذلك الاستثمار في الأسهم، أو السندات، أو العقارات، أو الشركات، ويهدف إلى الوصول إلى أسواق وتقنيات وموارد جديدة وتحقيق أرباح وعوائد أكبر على الاستثمار (fonu-rosen، 2021).

كما يتضح أن هذه التعريفات تركز على الهدف من الاستثمار وهو تحقيق الربح وبالتالي لم تأت بتعريف جامع مانع لعملية الاستثمار بحيث يستشف منه عناصر هذه العملية وأركانها.

### تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من الوجهة القانونية:

وحول تحديد مفهوم دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر نلاحظ عدم وجود تعريف محدد له، فطبقًا لتعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يشير الاستثمار الأجنبي إلى «كل الأموال الموجودة خارج المنظومة الاقتصادية المحلية بغض النظر عن ملكيتها سواء كانت ملكية وطنية أم أجنبية»,oecd) 1996).

بينما يذهب البعض الآخر إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه «انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية، أو تمويلية، أو إنشائية، أو زراعية، أو خدمية، وتُمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة» (شبانة، 1994).

كما عرَّف صندوق النقد الدولي، الاستثمار الأجنبي بأنه «الاستثمار في مشروعات داخل بلد ما يسيطر عليه مقيمون في بلد آخر بنسبة تتراوح بين 10% و100% ولا يشمل ذلك الاستثمارات البنكية ما لم تنفق على أسهم وسندات وأصول ثابتة» (بلقاسم، 2006).

عرفت الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية (الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية)، الاستثمار في (المادة1، الفقرة6) بأنه «استخدام رأس المال العربي في إحدى مجالات التنمية الاقتصادية بهدف تحقيق عائد في إقليم دولة طرف غير دولة جنسية المستثمر العربي أو تحويله إليها لذلك الغرض».

أما رأس المال العربي فقد عرفته الاتفاقية في (المادة1، الفقرة5) بأنه «المال الذي يملكه المواطن العربي ويشمل كل ما يمكن تقويمه بالنقد من حقوق مادية ومعنوية بما في ذلك الودائع المصرفية والاستثمارات المالية».

أما المستثمر العربي فقد عرفته الاتفاقية في (المادة1، الفقرة7) بأنه «المواطن العربي الذي يملك رأسمالًا عربياً ويقوم باستثماره في إقليم دولة طرف لا يتمتع بجنسيتها».

ويُعرف النظام الاستثمار الأجنبي بأنه «توظيف رأس المال الأجنبي في نشاط مرخص له بموجب هذا النظام» (نظام الاستثمار الأجنبي).

وعرفت اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي في المادة الأولى بأن المستثمر الأجنبي: «الشخص الطبيعي الذي لا يتمتع بالجنسية العربية السعودية أو الاعتباري الذي لا يتمتع جميع الشركاء فيه بالجنسية العربية السعودية».

والمنظم السعودي لم يعرف رأس المال، بل أورد أمثلة على رأس المال الأجنبي في نظام الاستثمار الأجنبي في المادة الأولى الفقرة (ز) على أنه: «على سبيل المثال وليس الحصر الأموال والحقوق التالية كانت مملوك؛ لمستثمر أجنبي:

1-النقود والأوراق المالية والأوراق التجارية.

2-أرباح الاستثمار الأجنبي عند توظيفها في زيادة المال أو توسعة مشاريع قائمة أو إقامة مشاريع جديدة.

3-الآلات والمعدات والتجهيزات وقطع الغيار ووسائل النقل ومستلزمات الإنتاج والعقارات ذات الصلة بالاستثمار.

4-الحقوق المعنوية مثل الترخيص وحقوق الملكية الفكرية والمعرفة الفنية، والمهارات الإدارية وأساليب الإنتاج". (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 2000م).

والمنظم السعودي أحسن صنعاً بعدم حصره لرأس المال الأجنبي حتى يتماشى مع طبيعة الاستثمار في تنوعه وتطوره، ولكنه حدد مقدار رأس المال وذكر في المادة (3/6) من اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي «أ. ألا يقل حجم المال المستثمر عن خمسة وعشرين مليون ريال سعودي بالنسبة للمنشآت الزراعية. ب ـ ألا يقل حجم المال المستثمر عن خمسة ملايين ريال سعودي بالنسبة للمنشآت الصناعية. ج-ألا يقل حجم المال المستثمر عن مليوني ريال سعودي بالنسبة للمنشآت الأخرى وفقاً لضوابط وقواعد تفصيلية يضعها مجلس الإدارة. ويجوز لمجلس الإدارة تخفيض الحد الأدنى لرأس المال المستثمر في المشروعات المنشأة في مناطق يحددها أو في مشروعات تحتاج لخبرات فنية عالية أو معدة للتصدير».

**الفرع الثاني: محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومزاياه.**

**أولًا: محددات جذب الاستثمار الأجنبي:**

تتنافس البلدان المضيفة على تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية بغية تشجيعها على الاستقرار بها، ومن ثم تشتد المنافسة بين الدول لتوفير المزيد من الحوافز لصالح المستثمرين، كل هذه الامتيازات والحوافز والضمانات أصبحت دافعاً كبيراً للاستثمارات الأجنبية لغزو هذه الأسواق والاستقرار فيها، وجعلها منطلق نحو أسواق أخرى جديدة (أحسين، 2013). ومن بينها:

**1_ المحدد السياسي والاجتماعي:**

على الرغم من أن الاستقرار السياسي مثير للجدل وهام عند اتخاذ قرار الاستثمار عبر الحدود الوطنية، إلا أن هناك اتفاق بالإجماع على أهميته بوصفه عنصراً أساسياً في هذا القرار، لأن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلى دولة أخرى ما لم يطمئن إلى استقرار الأحوال السياسية هناك، فرأس المال الأجنبي يسعى بطبيعته عن الأمان والاستقرار، بينما تنعكس العوامل الاجتماعية لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل المنتجات الوطنية على غيرها، وقد تؤدي هذه العوامل دوراً إيجابياً في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال إنشاء وحدات إنتاجية في البلد المستورد لهذه الأموال، لذا يكون هذا الدافع إما لمساعدة دول حليفة، أو للتمكن من ممارسة الضغط على بلد معين وهذا ما يلاحظ من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية، بهدف التوسع والسيطرة وتوجيه القرار السياسي لهذه الدول (كاكي، دت).

**2_ المحدد الاقتصادي:**

يُشكل توافر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها عاملاً هاماً للاستثمار، ويرتبط استغلال هذه الموارد بالحاجة إلى ضرورة توفر بعض الكفاءات والعمالة المدربة والمنخفضة التكلفة، وينبغي أن تقترن هذه الموارد بمجموعة من الحوافز تساعد على تهيئة بيئة اقتصادية سليمة تعكس النمو في الناتج القومي الإجمالي (الناتج القومي الإجمالي)، ونصيب الفرد

من الدخل، ومعدلات التضخم، وحجم السوق، والسياسات الاقتصادية من حيث التحرير الاقتصادي، والخصخصة، والقدرة التنافسية للسوق، وتكاليف الإنتاج، فضلا عن توفير البنى الأساسية الاقتصادية مثل خدمات الطرق والاتصالات والكهرباء، وتعتبر البلدان التي تتوفر فيها هذه الخدمات جاذبة للاستثمار.

وبالإضافة إلى ذلك يهدف المستثمرون الأجانب إلى تحقيق الربح وتعظيم فوائدهم، من خلال البحث عن أسواق جديدة خارج بلدانهم، لتصريف منتجاتهم، واستثمار رؤوس أموالهم، إذ تعتبر أسواق البلدان النامية أسواقاً جديدة تحقق أهدافهم، وبالتالي فإن الدافع الاقتصادي دافعاً مهماً (عبدالله، 2005).

**3_ المحددات القانونية والتشريعية:**

تتمثل في القوانين والتشريعات التي توفر للمستثمرين الحوافز والإعفاءات والقوانين بالضريبية والجمركية الخاصة، بالإضافة إلى الحماية من المخاطر غير الاقتصادية على سبيل المثال أخطار التأميم والمصادرة، وكذلك حقه في تحويل أرباحهم لأي دولة، ولهذا السبب تتنافس الدول على إصدار تشريعات أكثر جاذبية للاستثمار من التحفيزات والمزايا الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى شريطة ألا تؤدي هذه المزايا إلى فقدان الموارد الوطنية والمساس من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها.

**4_ محدد الرغبة في النمو:**

وتتمثل بحجم واتساع الطلب على منتجات المشاريع الاستثمارية، ولا سيما المجالات التي يجري فيها الترويج للسلعة الأساسية في نفس مجال المشروع الاستثماري، فضلاً عن المخاطر العديدة للمنافسة الشديدة بين السلع التي تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي، لذا يلجأ المستثمرون الأجانب إلى البلدان النامية للاستثمار فيها حيث فرص الاستثمار والافتقار إلى المنافسة على النقيض من الدول المتقدمة، وهو هدف أساسي ورئيسي تسعى إليه الشركات (فضيل، 2004).

**5_ محدد التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة:**

يسعى المستثمر الأجنبي إلى تنويع أنشطته والأسواق، وذلك من خلال التخفيف من المخاطر التي قد تؤثر على رأس المال، فالاعتماد على سوق اقتصادية واحدة خطر يهدد رأس المال يؤثر عليه وقد ينهيه، لهذا السبب يحاول المستثمر الأجنبي تجنب ذلك بتوطين استثماراته في أسواق البلدان المختلفة، كي يقلل من المخاطر التي قد يتعرض لها في السوق الواحد، لذا تلجأ الشركات إلى تنويع الأسواق وفتح فروع لها بالبدان مختلفة.

ويمكن للاستثمار الأجنبي أن يتخذ أشكالًا عديدة، بما في ذلك الاستثمار المباشر، واستثمار المحافظ، وعمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، ويتضمن الاستثمار المباشر حصول مستثمر أجنبي على حصة مسيطرة في شركة محلية أو إنشاء مشروع تجاري جديد في البلد المضيف (haudi, 2020).

**ثانيًا: أهم مزايا جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد المحلي بشكل عام:**

_ نقل التقنية الحديثة (التكنولوجيا) إلى القطاعات الاقتصادية المنتجة ذات الجذب الاستثماري.

_ رفع كفاءة المهارات الفنية والإدارية للموارد البشرية الوطنية.

_ توفير عنصر رأس المال، لا سيما في الدول التي ينخفض لديها مستوى الادخار المحلي.

_ تهيئة فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.

_ الارتقاء بمستوى رفاهية المواطن من خلال توفير عدة بدائل بجودة عالمية.

_ زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، سواء في الأسواق العالمية أو المحلية.

_ تشجيع الإنفاق على أنشطة البحوث والتطوير بما يدعم مواكبة التطورات التقنية والاقتصادية.

**الفرع الثالث: مبادرات المملكة في دعم الاستثمار:**

الركيزة الأولى لرؤية 2030 هي مجتمع نابض بالحياة يهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية الثقافية في المملكة العربية السعودية، تتضمن هذه الركيزة مبادرات لتحسين الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية، إحدى المبادرات الرئيسية في إطار هذه الركيزة هي برنامج التحول الوطني (NTP)، الذي يهدف إلى تحسين نوعية الحياة للمواطنين السعوديين من خلال تحسين الرعاية الصحية والتعليم، وخلق فرص العمل، وتعزيز التماسك الاجتماعي (alhagas, 2023)، اتخذت المملكة عدد من المبادرات لدعم الاستثمار تتمثل في الآتي (وزارة الاستثمار السعودي، 2022):

**1_ إمكانية الحصول على ترخيص الاستثمار الأجنبي من خارج المملكة:**

أطلقت وزارة الاستثمار بالتعاون مع وزارة الخارجية ووزارة التجارة خدمة تتيح للمستثمر الأجنبي إمكانية تأسيس أعماله والحصول على الرخصة الاستثمارية من خارج المملكة.

**2_ إنشاء منطقة لوجستية مع شركة ميرسك (MAERSK):**

وقّعت الهيئة العامة للموانئ (موانئ) مع شركة ميرسك اتفاقية لإنشاء أول منطقة لوجستية متكاملة للشركة في الشرق الأوسط، والتي ستسهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة بالإضافة إلى إبراز للفُرص الاستثمارية التي تملكها موانئ المملكة العربية السعودية.

### 3_ البوابة الإلكترونية الجديدة:

تم الانتهاء من إعادة تصميم بوابة الخدمات الإلكترونية بشكل كامل لتحسين تجربة المستثمر وربطها مع منصة «استثمر في السعودية» لتكون تحت مظلة واحدة وذلك للاستفادة من كافة الخدمات المقدمة من خلال الموقع والاطلاع على الفرص الاستثمارية وآخر المستجدات المتعلقة بالاستثمار في مختلف القطاعات بالمملكة وتم إطلاقها في 1-4-2022م.

### 4_ تأشيرة زيارة المستثمر:

يتم العمل على إصدار تأشيرة المستثمر إلكترونياً أو عند الوصول تحت مسمى (مستثمر زائر في التأشيرة السياحية) بهدف إيجاد آلية مناسبة لتسهيل سرعة حصول المستثمرين على تأشيرات الزيارة للدول الـ 49.

### 5_ فتح حسابات بنكية للشركات الأجنبية من خارج المملكة:

تعمل وزارة الاستثمار مع البنك المركزي السعودي لتمكين البنوك من فتح الحسابات البنكية للشركات الأجنبية إلكترونياً عن بعد أسوةً بالمنشأة المحلية، وتم بدء العمل على مسارين: المسار الأول فتح الحساب البنكي للشركة الأجنبية عن طريق موقع البنك الإلكتروني بالربط مع منصة واثق، والمسار الثاني فتح الحساب البنكي من خلال منصة وزارة التجارة من خلال تطبيق خدمة متوفرة حالياً للشركات السعودية لتقدم للشركات الأجنبية.

### 6_ ملخص طلب المنطقة الخاصة اللوجستية المتكاملة (ILBZ):

تم العمل على إعداد مذكرة تفاهم خاصة بالمنطقة بين وزارة الاستثمار والهيئة العامة للطيران المدني، ويتم العمل داخلياً في الوزارة للانتهاء من إعداد خطة جذب استثمارات خاصة بالمنطقة وتزويدها لهيئة الطيران المدني.

### 7_ تأسيس الشركات الأجنبية إلكترونياً من خارج المملكة:

تعمل وزارة الاستثمار بالتعاون مع وزارتي الخارجية والتجارة على تمكين الشركات الأجنبية من استكمال إجراءات تأسيسها إلكترونياً من خارج المملكة، من خلال الاعتماد على بيانات موثقة يتم تبادلها بالربط الإلكتروني بين الجهات الثلاث، والحصول على ترخيص الاستثمار وتوثيق عقد تأسيس الشركة وإصدار السجل التجاري وفتح ملفات الجهات الحكومية بشكل إلكتروني دون اشتراط تواجد العميل في المملكة.

### 8_ حاضنات ومسرعات السعودية:

هو تجمع وطني يعمل على تطوير ودعم صناعة حاضنات الأعمال ومسرعات الأعمال ومساحات العمل المشتركة في المملكة، ويهدف أن تكون الوجهة الأولى للجماهير المحلية والعالمية المهتمة باكتشاف بيئة ريادة الأعمال في المملكة والمشاركة فيها، ليتم بناء مجتمع ريادي يتسم بالتأثير، الاستدامة، والتمكين.

### 9_ مبادرة السعودية الخضراء:

ستوفر فرصاً استثمارية ضخمة للقطاع الخاص، وفرص عمل نوعية للجيل المقبل من القادة في المملكة، إضافة إلى تعزيز العلاقات الدولية التي ستترك تأثيراً إيجابياً في المنطقة والعالم.

### 10_ إطلاق المركز العالمي للسياحة المستدامة:

يمثل تحالفاً متعدد البلدان والأطراف ويهدف إلى تسريع وتيرة تحول قطاع السياحة إلى صافي الانبعاثات الصفري، والمساهمة الفاعلة في دعم الجهود العالمية الهادفة إلى حماية الطبيعة والمجتمعات.

### 11_ إطلاق منصة نافس:

أطلقت وزارة الرياضة منصة نافس وهي المنصة الأولى لتراخيص الأندية والأكاديميات والمراكز والصالات الرياضية ضمن برنامج جودة الحياة تحت رؤية المملكة 2030 الطموحة، ويعكس المشروع جهود وزارة الرياضة لتفعيل استثمار ومشاركة القطاع الخاص في الرياضة السعودية، الذي سوف يساهم في رفع مستوى الرياضيين وتحقيق النتائج ونمو الاقتصاد الرياضي، ليكون القطاع مساهماً في الناتج المحلي الإجمالي.

## المطلب الثاني: أهداف وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية.

### الفرع الأول: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر هو لعب دور جوهري في تسريع النمو الاقتصادي والتحولات الاقتصادية، من بين هذه الأهداف ما يلي:

أ_ الحفاظ على رأس المال الأصلي للمشروع (قيمة الأصول)، وذلك من خلال التمييز بين المشاريع والتركيز على المشاريع الأقل خطورة والتنويع في مجالات الاستثمار لكيلا تنخفض قيمة أصوله بمرور الوقت بسبب ارتفاع الأسعار وتقلبات السوق لأن المستثمر يحافظ على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة.

ب_ البحث عن الموقع والتمركز بالقرب من مصادر المواد الخام أو المواد الأولية، ذلك تعظيماً لأرباحه وتقليلاً لتكاليف الإنتاج، فالمنافسة العالمية بين المستثمرين الأجانب أصبحت تفرض عليها السيطرة على المصادر والمواد الخام أو الأولية حيث يتسنى لها السيطرة على الأسواق الدولية.

ج_ الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة، فتكلفة الأيدي العاملة في الدول الأصلية للمستثمرين باهظة مما يجعل هذه

الشركات تفضل الاستقرار في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات.

د_ توفير الحماية للمال من انخفاض قوته الشرائية الناتجة عن التضخم؛ حيث إن هدف الاستثمار يعتمد على تحقيق أرباح رأسمالية، وعوائد تحافظ على القوة الشرائية للمال المستثمر.

هـ_ المحافظة على استمرار التنمية في الثروة المالية، فيكون الهدف من الاستثمار هو تحقيق العوائد المالية المقبولة، بالتزامن مع زيادة في قيمة رأس المال.

و_ الوصول إلى أكبر قيمة من الدخل الجاري؛ وهي تركيز المستثمرين على الاستثمارات التي تحقق لهم أكبر العوائد المالية.

ز_ الوصول إلى أكبر نمو من الثروة، ويهتم بتحقيق هذا الهدف من الاستثمار المضاربين في الأسواق المالية؛ حيث يحرصون على اختيار استثمارات مرتفعة المخاطرة.

**الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.**

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الآتي:

ح_ يعتبر الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول النامية مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي، خاصة بالنسبة للدول التي لا تملك أي دخل من مصادر طبيعية واقتصادها يعتمد على الاستدانة من العالم الخارجي فقط.

ط_ يعتبر الاستثمار الأجنبي وسيلة لإتاحة الفرصة البديلة لتحقيق درجة أكبر من التحكم والسيطرة على تسويق المنتج.

ي_ بالنسبة للدول التي تعاني عجزاً في ميزان المدفوعات، الاستثمار الأجنبي يعتبر مصدراً من مصادر معالجة هذا الخلل من خلال العملة الصعبة التي يوفرها (أبوالهول، 2011).

ك_ يلعب الاستثمار الأجنبي دوراً حيوياً في دعم وتنمية الاستثمار الخاص المحلي، وبالتالي خلق طبقة استثمارية وطنية تنافسية، من خلال إنشاء مشروعات جديدة، ومساعدتها بتوزيع منتجاتها عن طريق الدخول إلى الأسواق الدولية (الخضيري، 2009).

## المبحث الثاني: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

مفهوم الحوافز للاستثمار، والتي تشمل عدة عوامل تجعل بلدًا مضيفًا أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، من بين هذه الحوافز:

1_ الموقع الجغرافي المتميز: يمكن أن يكون الموقع الاستراتيجي للبلد محورًا هامًا للجذب، حيث يتيح وصولًا سهلًا إلى الأسواق المحلية والإقليمية.

2_ وفرة الموارد الطبيعية: إذا كان للبلد موارد طبيعية غنية، مثل النفط أو المعادن أو الموارد المائية، فقد تكون هذه محفزًا قويًا للاستثمار.

3_ عوامل الإنتاج: توفر البنية التحتية المتطورة والتكنولوجيا المتقدمة قد تشكل حافزًا للشركات للاستثمار في البلد.

4_ تكلفة اليد العاملة: إذا كانت تكلفة العمالة منخفضة مقارنة بالبلدان الأخرى، فقد تكون هذه حافزًا للشركات لنقل أنشطتها إلى البلد.

5_ المزايا القانونية والإجرائية: توفير بيئة تشريعية وإجرائية تحفز على الأعمال وتحمي حقوق المستثمرين يمكن أن يكون له تأثير كبير على قرارات الاستثمار.

6_ حجم السوق واحتمالات النمو: إذا كان هناك حجم كبير للسوق المحلية وتوقعات لنمو اقتصادي مستدام فقد يكون ذلك جاذبًا للمستثمرين.

7_ الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية: الاستقرار الاقتصادي والسياسي والظروف الاجتماعية الإيجابية يمكن أن تزيد من جاذبية البلد للاستثمار.

8_ البنية التحتية والخدمات: توفير بنية تحتية متقدمة وخدمات فعالة، مثل النقل والاتصالات، يعزز جاذبية البلد للمستثمرين.

بشكل عام، يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بتلك الحوافز، والتي تعتبر عوامل مهمة في اتخاذ قرارات المستثمرين بشأن المواقع التي يختارونها للاستثمار.

فحوافز الاستثمار هي المزايا الطبيعية والمادية والتشريعية التي تتوافر في دولة ما ويكون لها تأثيراً إيجابياً في قرار المستثمر الأجنبي بالاستثمار في هذه الدولة دون غيرها.

**المطلب الأول: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمملكة.**

تتمتع المملكة العربية السعودية بكثير من المقومات والميزات التنافسية التي تمكنها من توفير المناخ الاستثماري الملائم والجاذب لرؤوس الأموال الأجنبية، وتتمثل هذه المقومات فيما يلي:

**أولاً: الحوافز الأساسية المباشرة:**

1_ **الاستقرار السياسي والأمني والانفتاح الاقتصادي** (البكر، 2016).

يعتبر الاستقرار السياسي من أهم عوامل الجذب الاستثماري، حيث تتميز المملكة بوجود درجة عالية من الاستقرار السياسي والأمني وانخفاض معدل الجريمة فيها إلى حدود متدنية كما تتميز المملكة بوجود اقتصاد منفتح على العالم الخارجي، حيث تعتبر المملكة وفقاً لمعيار درجة الانفتاح الاقتصادي (نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي) من أكثر دول العالم انفتاحاً، الأمر الذي يجعل المملكة سوقاً جاذبة للاستثمار الأجنبي (مناخ الاستثمار في الدول العربية، تقرير مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، 2018).

2_ **الحوافز الضريبية للمستثمر الأجنبي** (خضر، 2004).

منحت المملكة العربية السعودية امتيازات ضريبية لعدد من المناطق الأقل نمواً في المملكة بهدف جذب مزيد من الاستثمارات إليها، وذلك لمدة عشر سنوات من بداية أي مشروع، والمناطق التي تشملها التخفيضات الضريبية وهي: (حائل، جازان، نجران، الباحة، الجوف، منطقة الحدود الشمالية) وجميع هذه المناطق يتوفر بها مدن صناعية وبها العديد من الفرص الصناعية والتجارية والسكنية والخدمية، كما تشمل الحوافز الضريبية أيضاً المزايا التالية:

أ_ خصم 50% من تكاليف التدريب السنوي للعمالة السعودية.

ب_ خصم 50% من الأجور السنوية المدفوعة للسعوديين.

ج_ خصومات إضافية تمنح إذا زاد رأس المال المستثمر عن مليون ريال سعودي، وتم توظيف أكثر من خمسة مواطنين سعوديين لمدة تعاقد لا تقل عن عام في وظائف ذات طبيعة فنية أو إدارية.

3_ **الحوافز التنظيمية والمالية للاستثمار الأجنبي** (الزمام، 2018).

تتسم البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية في منظرها العام بتطورها المستمر، وقد تضمن نظام الاستثمار الأجنبي بالمملكة مجموعة من الحوافز التنظيمية؛ أهمها ما يلي:

1_ تأسيس الهيئة العامة للاستثمار السعودية (SAGIA) لتكون الجهة المسؤولة عن إعطاء تراخيص الاستثمار للمستثمرين الأجانب، والتنسيق في ذلك مع الجهات الحكومية الأخرى لتوحيد الجهود.

2_ الملكية للشركات والأراضي بنسبة 100% للأجانب.

3_ لا يوجد قيود على إعادة تحويل رأس المال.

4_ لا توجد ضرائب على الدخل الفردي، الضرائب على الشركات الأجنبية 20% على الفوائد.

5_ إمكانية ترحيل الخسائر الآجلة في بيان الميزانية العمومية لأجل غير مسمى.

6_ للمستثمرين الأجانب الحق في الاستفادة من المؤسسات التمويلية المتخصصة المحلية والدولية والتي تشمل:

أ_ الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية.

ب_ «صندوق النقد العربي».

ج_ «برنامج تمويل التجارة العربية».

د_ «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار».

هـ_ «البنك الإسلامي للتنمية».

وهناك عدد آخر من الحوافز المالية تدعم الاستثمار الوطني والأجنبي على حد سواء في المملكة، والتي تتضمن الآتي:

1_ صندوق تنمية الموارد البشرية لدعم الأنشطة المتعلقة بتأهيل وتدريب العمالة السعودية وتوظيفها.

2_ الحصص التفضيلية للغاز الطبيعي.

3_ «أسعار تنافسية لخدمات المياه والكهرباء والأراضي للمشروعات التجارية والصناعية».

4_ المنح المالية للبحوث والتنمية في جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (KAUST) ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (KACST).

كما أن حزمة الإجراءات التي أعلنت عنها الهيئة العامة للاستثمار والمتوافقة مع ما جاء في وثيقة برنامج التحول الوطني 2020 ساهمت بشكل كبير على تحسين البيئة التنظيمية والإجرائية لتشجيع وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

**ثانياً: الحوافز الثانوية غير المباشرة:**

1_ ارتفاع القدرة الشرائية: حيث يتسم الاستهلاك في المملكة بشكل عام باقتطاعه الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي.

2_ توافر الموارد الاقتصادية والبشرية والديموغرافية الداعمة للإنتاج وتقديم الخدمات.

3_ توافر البنية التحتية، حيث يتصف معظمها بالتطور والحداثة.

4_ إصدار عدة قرارات من الدولة لتعزيز دور الرقابة الداخلية والمراجعة، والتأكيد على كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية والحسابات الختامية الصادرة عن الشركات وذلك لتمكين المستثمرين من تقييم أداء الشركات بشكل سليم وصحيح والقدرة على اتخاذ القرارات المناسبة لحماية استثماراتهم، وذلك كله في سبيل حوكمة أداء تلك الشركات والمؤسسات.

5_ ما تضمنته رؤية 2030 من أولويات واضحة لتوحيد الجهود وتكاملها، وحوكمة قوية للبرامج والمؤسسات العاملة بالدولة.

6_ توافر أراضي بأسعار تنافسية (أكثر من 35 مدينة صناعية واقتصادية في مواقع استراتيجية مختلفة بالمملكة).

7_ استقرار سعر الصرف.

8_ يتسم القطاع المالي والنقدي السعودي بالمتانة والجودة حيث يعتبر السوق المالي السعودي أكبر سوق مالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كما يتسم النظام النقدي بالمملكة والقطاع المصرفي بالاستقرار والنمو.

**المطلب الثاني: الحوافز التشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية**

منح المنظم السعودي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر مزايا وحوافز استثمارية تتمثل في الآتي:

**أولًا: معاملة مشروعات الاستثمار الأجنبي معاملة المشروعات الوطنية**

يشير نظام الاستثمار الأجنبي إلى الحوافز والامتيازات التي يتمتع بها المستثمرون الأجانب بوجه عام، على النحو المنصوص عليه في المادة السادسة، والتي تنص على أن «يتمتع المشروع المرخص له بموجب هذا النظام بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني حسب الأنظمة والتعليمات» (نظام الاستثمار الأجنبي، 1421).

يسمح قانون الاستثمار الأجنبي للمستثمرين الأجانب بتملك 100% من الشركات في قطاعات معينة ويحمي حقوق وأصول المستثمرين الأجانب، ويتضمن القانون أيضًا أحكامًا لحل النزاعات بين المستثمرين الأجانب والشركات المحلية وفرض الضرائب على المستثمرين الأجانب (alhagas, p7).

وتُقدم المادة الخامسة من (اللائحة التنفيذية للنظام) بعض الأمثلة للمزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها مؤسسات الاستثمار الأجنبي على غرار المزايا والحوافز التي تتمتع بها المنشآت الوطنية وتتمثل هذه المزايا في الآتي:

1_ الامتيازات والحوافز المنصوص عليها في المادة 18 من نظام التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/20 تاريخ 1427/4/4 والتي تتمثل في تخصيص الأراضي المناسبة، وتأجير المباني الصناعية اللازمة للمشروع الصناعي بشروط تشجيعية في المناطق الصناعية التي أنشأتها الحكومة.

2_ تملك العقار اللازم لممارسة النشاط المصرح به، بجانب تملك المستثمر للعقار اللازم للسكن فيه وإقامة العاملين لديه وذلك وفق المادة الأولى من نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/15 تاريخ 1421/4/17 والمعدل بالمرسوم الملكي رقم م/43 تاريخ 1432/6/28 شريطة موافقة وزارة الاستثمار السعودية.

3_ الامتيازات المترتبة على اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية التي تعقدها المملكة.

4_ عدم مصادرة كل أو جزء من الاستثمارات دون حكم صادر من السلطة القضائية أو نزع ملكيتها كلياً أو جزئياً بهدف تحقيق المصلحة العامة ويكون مقابل تعويض عادل.

5_ إمكانية تحويل المستثمر الأجنبي لنصيبه الناتج من بيع حصته أو نتيجة فائض التصفية أو المكاسب التي حققتها المؤسسة للخارج، ولديه حق التصرف فيها وفقاً لأي التزامات مشروعة تنص عليها القوانين واللوائح المعمول بها، ويحق له تحويل المبالغ اللازمة للوفاء بأي التزامات تعاقدية خاصة بالمشروع.

6_ حرية التصرف في ملكيتهم فالشركاء لديهم الحق في نقل أو بيع حصصهم فيما بينهم أو إلى أطراف ثالثة بموافقة مسبقة من الهيئة المختصة.

7_ المؤسسة المرخص لها تكون هي الكفيل للمستثمرين الأجانب وموظفيهم.

8_ يمكن للشركات والمشاريع الصناعية المرخص بها ويملكها المستثمرين الأجانب في المملكة العربية السعودية الاستفادة من القروض الصناعية التي يقدمها صندوق التنمية الصناعية السعودي وفقًا لنظامه.

9_ هناك أمراً آخر وهو من التسهيلات الضريبية التي تساعد الشركات على تقليل الضرائب المستحقة فالشركة تتكبد خسائرًا في سنة معينة وليست قادرة على استفادة كاملة من هذه الخسائر لتقليل الضرائب في تلك السنة، يُسمح لها بترحيل المبلغ المتبقي (الذي لم يتم استفادته بعد) إلى السنوات الضريبية المستقبلية وفقاً لأحكام نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ 1425/1/15هـ ولائحته التنفيذية.

10_ الاستفادة من الحوافز والامتيازات الضريبية المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء رقم (359) وتاريخ 1429/11/26هـ (اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي).

**ثانيًا: الإعفاءات الجمركية والمزايا الضريبية**

تعد الإعفاءات الضريبية من الأدوات الاقتصادية الهامة التي تستخدمها الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية، يعني الإعفاء الضريبي عدم خضوع بعض الأعمال أو العمليات للضريبة، سواء كان كليًا أو جزئيًا، ولمدة محددة أو غير محددة، يشمل الإعفاء الضريبي أنواع كثيرة مثل الإعفاء من الضريبة على الدخل، إعفاءات من الضريبة على الإنتاج، وإعفاءات من الرسوم الجمركية، يهدف الإعفاء الضريبي إلى جذب الاستثمارات وتشجيع المستثمرين في الدخول إلى الأسواق الجديدة، وتحقيق النمو الاقتصادي، ومن أمثلة الاستثمارات التي يتم جذبها عن طريق الإعفاء الضريبي هي الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات في البنية التحتية والطاقة، ويضمن الإعفاء الضريبي فرصة أكبر للمستثمرين لتحقيق الأرباح، كما أنه ينعكس إيجابًا على الاقتصاد المحلي بزيادة فرص العمل وتطوير البنية التحتية.

ولغرض أن تكون الإعفاءات الضريبية مجديه وفعالة لتشجيع الاستثمار الأجنبي ينبغي أن يكون هناك نظام واضح

ومعلن يسهل عمليه الرجوع إليه، وفي حالة توقف المشروع لسبب قهري توقف مدة الاعفاء وتستأنف مرة أخرى بعد بدء المشروع.

وبالنسبة للمنظم السعودي فقد أولت المملكة أهمية خاصة بالنسبة للإعفاء الجمركي والضريبي فقد جاء في نظام الاستثمار الأجنبي على أنه من حق أي مشروع أجنبي الحصول على المزايا والحوافز والضمانات التي يحصل عليها المشروع السعودي، فقد نصت المادة السادسة النظام على أنه: «يتمتع المشروع المرخص له بموجب هذا النظام بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني حسب الأنظمة والتعليمات» من هذه الحوافز: الإعفاءات الجمركية وذلك عن بعض الآلات والمعدات وبعض قطع الغيار والمواد الخام، مما يساهم في تخفيض التكاليف الإنتاجية التي تحفز المستثمر الأجنبي في الاستثمار فيها.

والحافز الضريبي نجد أن المنظم السعودي راعى المستثمر الأجنبي في بعض مسائل الضريبة وذلك وفق ما نص عليه المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية على أن ترحل صافي الخسائر التشغيلية إلى السنة الضريبية التي تلي السنة التي تحققت فيها الخسارة وفقاً لأحكام ضريبة الدخل، وجاء قرار من مجلس الوزراء رقم 359 بتاريخ 1429/11/26 على منح المستثمرين في بعض مناطق المملكة حوافز ضريبية لمدة عشر سنوات، وكذلك الإعفاءات الجمركية وذلك في الإعفاء التام عن بعض الآلات والمكائن وكذلك بعض المواد الخام مما تجعل التكاليف التشغيلية منافسة للسوق العالمي ومساعدة لزيادة الصادرات.

ومن المنح التي يقدمها المنظم للمستثمر الأجنبي إمكانية ترحيل صافي الخسائر التشغيلية إلى السنوات اللاحقة التي تلي سنة الخسارة، وفي حالة تراكم الخسائر لا يحسم إلا نسبة 25 % فقط من الربح السنوي حتى يتم استرداد القيمة الكاملة للخسارة المتراكمة (المادة 21 من نظام ضريبة الدخل، تاريخ الإصدار 01/15/ 1425هـ، الموافق 2004/03/06م، تاريخ النشر 03/11/ 1425 هـ، الموافق 2004/04/30م، والمعدلة بالمرسوم الملكي رقم (م/70) وتاريخ 11 / 7 /1439هـ).

**ثالثًا: الحوافز العقارية**

الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع العقاري في تحفيز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، فيما يلي بعض النقاط التي تلخص الفوائد والتحسينات المتعلقة بتعديلات نظام تملك الأجانب للعقار في المملكة:

تعزيز القدرة التنافسية: من خلال تيسير تملك الأجانب للعقارات، يمكن أن تزيد المنافسة في السوق العقارية، مما يحفز التطور والتحسينات في هذا القطاع.

تحفيز الاستثمار: تتيح تعديلات تملك الأجانب جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى المملكة، حيث يروج للاستثمار في القطاع العقاري والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

تعزيز معدلات النمو: بتسهيل تملك الأجانب للعقارات، يمكن أن يسهم القطاع العقاري في رفع معدلات النمو الاقتصادي في المملكة بشكل عام.

تنويع: يسعى الاقتصاد السعودي إلى تنويع مصادر الدخل، وتعزيز القطاع العقاري يعتبر جزءًا من هذا الجهد لتحقيق تنويع اقتصادي.

جذب المستثمرين الدوليين: يمكن أن يعمل تيسير تملك الأجانب كجاذب للمستثمرين الدوليين الذين يتطلعون إلى الاستثمار في العقارات.

تحسين سوق العقارات: يمكن أن تؤدي زيادة التفاعل في سوق العقارات إلى تحسين بيئة العقارات بشكل عام، مما يعود بالفائدة على المستهلكين والمستثمرين.

إن تحفيز استثمارات الأجانب في القطاع العقاري يمثل إحدى السياسات التي يتبناها الكثيرون لتعزيز النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية.

**_ من هم الأشخاص غير السعوديين المسموح لهم بتملك العقار في السعودية؟**

أفادت المادة الأولى من نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره في السعودية، أنه يجوز للمستثمر غير السعودي من الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية (الأفراد) أو الاعتبارية (المنشآت) المرخص له بمزاولة أي نشاط مهني أو حرفي أو اقتصادي تملك العقار اللازم لمزاولة ذلك النشاط، ويشمل العقار اللازم لسكنه وسكن العاملين لديه، وذلك بعد موافقة الجهة التي أصدرت الترخيص، كما أنه إذا كان الترخيص يشمل شراء مباني أو أراضي لإقامة مباني عليها واستثمارها بالبيع أو التأجير فيجب ألا تقل التكلفة الإجمالية للمشروع أرضاً وبناء عن ثلاثين مليون ريال سعودي، ويشترط أن يتم استثمار ذلك العقار خلال خمس سنوات من ملكيته.

وتأكيداً لما سبق، فقد نصت المادة الثامنة من نظام الاستثمار الأجنبي في السعودية والفقرة الثانية من المادة الخامسة من لائحته التنفيذية، على أنه يُمنح للمشروع الأجنبي حق تملك العقارات الضرورية للقيام بأنشطته أو لإقامة العاملين به أو لأغراض السكن الدائم.

ويجب الإشارة إلى أن حق تملك العقار يقتصر على حدود الحاجة الفعلية لممارسة النشاط المرخص له.

ورجوعاً لنظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره في السعودية، هناك الجهود التي تبذلها المملكة لجذب الاستثمارات وتوفير بيئة ملائمة للمقيمين الأجانب في البلاد فقد أشارت المادة الثانية منه على أنه يسمح للأشخاص غير السعوديين ذوي الصفة الطبيعية (الأفراد) المقيمين في المملكة إقامة نظامية بتملك العقار لسكنهم الخاص، وذلك بعد الترخيص لهم من

وزارة الداخلية، وتأكيداً وتماشياً مع ذلك، بينت الفقرة (هـ) من المادة الثانية من نظام الإقامة المميزة في السعودية، أن من ضمن الحقوق والمزايا التي يتمتع بها حامل الإقامة المميزة في المملكة العربية السعودية، امتلاك العقارات للأغراض السكنية، والتجارية، والصناعية، وذلك فيما عدا مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، والمناطق الحدودية، هذا بالإضافة لخضوع العقارات السكنية والتجارية والصناعية التي يمتلكها حامل الإقامة المميزة للأنظمة والقواعد والإجراءات المعمول بها، ولا يخل امتلاكه للعقارات التجارية والصناعية بتطبيق الأحكام المنظمة للاستثمار الأجنبي المقررة نظاماً، وذلك وفق الفقرة الخامسة من المادة الثانية من اللائحة التنفيذية لنظام الإقامة المميزة في السعودية.

**رابعًا: حرية تحويل الأموال**

وهذا يعتبر من أميز المحفزات التي أعطيت له فله الحق في إعادة تحويل نصيبه وصافي أرباحه للخارج والتصرف بها تصرفاً مشروعاً كما نصت المادة السابعة من النظام على أنه «يحق للمستثمر الأجنبي إعادة تحويل نصيبة من بيع حصته أو من فائض التصفية أو الأرباح التي حققتها المنشأة للخارج أو التصرف فيها بأية وسيلة مشروعة أخرى كما يحق له تحويل المبالغ الضرورية للوفاء بأي التزامات تعاقدية خاصة بالمشروع»، وقد اهتم القانون الدولي بحقوق المستثمر في هذا الصدد وقيد حرية المنظم الوطني، فيما يطلق عليه «الحد الأدنى لمعاملة الأجانب»، ويتمثل أثر هذا التقييد في الاعتراف للأجنبي بحد أدنى من الحقوق التي لا يجوز لأي دولة عضو في المجتمع الدولي التنازل عنها وإلا تحمل مسؤوليتها الدولية في هذا الصدد (الجداوي، 1997).

وحدد نظام الاستثمار تسع حالات للسماح بتحويل الأموال، حيث إنه وبحسب مشروع «نظام الاستثمار» الجديد يحق للمستثمر تحويل أمواله إلى خارج المملكة بأية عملة قابلة للتحويل وفقًا للآتي:

1_شراء المواد الخام، أو المواد المساعدة أو المنتجات شبه المصنعة أو النهائية.

2_ استبدال الأصول الرأسمالية من أجل الحفاظ على استمرار الاستثمار.

3_ الأرباح وأرباح المواد الخام وغيرها من الإيرادات الحالية.

4_ أموال إضافية ضرورية لتطوير الاستثمار.

5_ أموال ضرورية لسداد القروض.

6_ الرسوم بأنواعها.

7_ إيرادات الأشخاص الطبيعيين.

8_ حصيلة البيع أو تصفية الاستثمار.

9_ المدفوعات الناشئة بموجب المادة التاسعة من النظام.

**خامسًا: وسائل تسوية منازعات الاستثمار**

لا تخلو أي بيئة استثمارية في أي دولة من دول العالم من ظهور بعض المنازعات، وهذا يتطلب وجود وسائل ناجحة لتسوية أي نزاع قد يظهر بين المستثمر الأجنبي وشريكه المحلي، أو المستثمر والبلد المضيف، لذا فقد نصت المادة الثالثة عشرة من نظام الاستثمار الأجنبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ 1421/1/5هـ على آلية تسوية المنازعات ذات الصلة بالاستثمار، حيث نصت على أنه: «مع عدم الإخلال بأي اتفاقيات تكون المملكة العربية السعودية طرفاً فيها تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين الحكومة والمستثمر الأجنبي فيما له علاقة باستثماراته المرخص لها بموجب هذا النظام ودياً قدر الإمكان، فإذا تعذر ذلك يحل الخلاف حسب الأنظمة، كما تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي وشركائه السعوديين فيما له علاقة باستثماراته المرخصة بموجب هذا النظام ودياً قدر الإمكان، فإن تعذر ذلك يحل الخلاف حسب الأنظمة»، ويفهم من النص السابق أن تتم التسوية بالطرق الودية قدر ما أمكن.

كما أشارت هذه المادة إلى نوعين من منازعات الاستثمار وهما، المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين الحكومة والمستثمر الأجنبي، والمنازعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمر الأجنبي وشركائه السعوديين، وتماشيًا مع التطورات السريعة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد فقد اتجهت غالبية التشريعات القانونية الحديثة نحو إقرار وسائل ودية لتسوية المنازعات كالمفاوضات والتوفيق والوساطة، ويتم اللجوء لهذه الوسائل في حال عدم وجود اتفاق مسبق على تسوية النزاع بوسيلة محددة، وتتميز هذه الوسائل بإقرار التفاهم بين أطراف النزاع بما يساعد على استمرار العلاقات الاستثمارية، وتوفير الوقت والمال بما يساهم في التوصل لتسوية سريعة ومرضية وغير مكلفة أيضا، والمفاوضات كما تعرفها بأنها: «المشاورات والمباحثات التي تجرى بين طرفين أو أكثر بقصد التقريب بين وجهات النظر المتعارضة للوصول لتسوية النزاع القائم بطريقة ودية»، وعليه فإن هذه الوسيلة تعتبر من أنجح الوسائل في حسم المنازعات لأنها تتطلب وجود اتصال مباشر بين الأطراف المعنية، وهذا من شأنه تيسير وتشجيع الحوار والتفاهم بينهم لمناقشة أسباب وتداعيات النزاع، والبحث عن أفضل الوسائل لتسويته بإرادة واتفاق الأطراف أنفسهم، وهذا يدل على أن هذه الوسيلة تتسم بالمرونة وبساطة الإجراءات، والبعد عن الشكليات التي تتطلبها إجراءات التقاضي، وتهدف هذه الوسيلة إلى حل النزاع أو الاتفاق على حله بأي وسيلة أخرى خصوصاً عند وجود الأدلة الكافية لدعم موقف الطرف صاحب المطالبة.

ومن بين المؤشرات الأساسية التي نستجلي من خلالها على جودة المناخ الاستثماري؛ وسائل فض المنازعات الاستثمارية، ونظراً لخصوصية المنازعات الاستثمارية وما يصاحبها من تأهيل خاص لهيئات الفصل فيها، نتناول في هذا الجزء من الدراسة لآلية

دولية وأخرى عربية للفصل في المنازعات الاستثمارية، وذلك في صورة المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، محكمة الاستثمار العربي.

### 1_ المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار:

أنشأ المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بناءً على نص المادة 25 من اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى المعروفة باسم اتفاقية واشنطن 1965م، ويعتبر من أهم الهيئات على المستوى الدولي التي تقدم طرقاً لتسوية منازعات الاستثمار الأجنبية، وصادقت على اتفاقية إنشاء المركز 160 دولة (iscid.worldbank.org).

فبمناسبة تطبيق نظام الاستثمار الأجنبي عرض على المركز فقط سبع دعاوى ضد المملكة العربية السعودية، خلال الفترة من 2003 إلى 2023، فبالإضافة إلى العدد المحدود من القضايا التي أقيمت على المملكة، خمسة من هذه القضايا انتهت بدون أحكام على المملكة العربية السعودية حيث انتهت بالتسوية، ودعوتان لا تزالا منظورتان أمام المركز (lasportal.org).

وتحليل عابر لتدفق رأس المال الأجنبي من واقع الدعاوى التي نظرت أمام المركز يتبين أن:

أولاً: من حيث الدول القادم منها المبالغ الاستثمارية: تركيا، الصين، المانيا، كوريا، فرنسا.

ثانياً: القطاعات الاستثمارية التي تم الاستثمار فيها: المقاولات والإنشاءات، الاتصالات، إنشاء وتطوير وتوسعة مطار، توليد طاقة كهربائية، بناء مرافق جامعية.

### 2_ محكمة الاستثمار العربي:

أما بخصوص محكمة الاستثمار العربي؛ فقد أنشأت استناداً لنص المادة الخامسة والعشرين من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية التي وقعت بالأردن بتاريخ 1980/11/27م ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1981/9/9م، ويعد اختصاص المحكمة اختصاص مؤقت لحين تأسيس محكمة العدل العربية وذلك استناداً لنص الفقرة الأولى من المادة 28 والتي جاء نصها على أن «لحين إنشاء محكمة العدل العربية وتحديد اختصاصاتها تنشأ محكمة للاستثمار العربي»، وكذلك المادة 46 والتي جاء نصها على أن «يؤول اختصاص المحكمة الى محكمة العدل العربية عند إنشائها».

من بين 22 حكماً صدرت عن محكمة الاستثمار العربي (lasportal.org)، أقيمت دعوتان ضد المملكة العربية السعودية، من مستثمرين يتمتعان بجنسية جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان، للاستثمار في مجال مقاولات تركيب وتشغيل أجهزة الحاسب الآلي وشبكاتها، وكذلك تقنية الألياف الزجاجية، وكلا الدعوتان إحداهما لم تقبل لرفعها على غير ذي صفة (الدعوى رقم1 لسنة 15ق)، والدعوى الأخرى (الدعوى رقم2 لسنة 13ق) قضي في بعض طلباتها بعدم اختصاص المحكمة بنظرها أما طلب التعويض المقدم من المدعي فقد قضي برفضه.

وتحليل ما تقدم أن بيئة الاستثمار في المملكة العربية السعودية بيئة جاذبة للاستثمار مدعمة بضمانات وحوافز استثمارية تدعم استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

### سادسًا: ضمان الالتزام بسرية المعلومات الفنية والتقنية

نظام الاستثمار الأجنبي السعودي الحالي لم يتضمن نصاً صريحاً على ضمان سرية معلومات، وبيانات، ومبادرات شركات الاستثمار، إلا أن النظام بشكل عام اشترط في المادة الأولى من لائحة حماية الأسرار التجارية ثلاثة شروط لكي تتمتع هذه المعلومات بالحماية النظامية، فقد نصت المادة الأولى من اللائحة المذكورة على أنه: تعد أي معلومة سراً تجارياً في أي من الحالات الآتية:

1_ إذا كانت غير معروفة عادة في صورتها في أي من مكوناتها الدقيقة، أو كان من الصعب الحصول عليها في وسط المتعاملين عادة بهذا النوع من التعاملات.

2_ إذا كانت ذات قيمة تجارية نظراً لكونها سرية.

3_ إذا أخضعها صاحب الحق لتدابير معقولة للمحافظة على سريتها في ظل ظروفها الراهنة (لائحة حماية المعلومات التجارية السرية).

ومما سبق يتضح أن سرية المعلومات هي شرط لإسباغ الحماية على المعلومات التجارية السرية، وبالتالي المعلومات التي لا تتمتع بالسرية الكافية لا تتمتع بهذه الحماية؛ كما أن تلك المعلومات تستمد قيمتها التجارية من سريتها (الغامدي، 1438هـ، ص233)، وهذا ما نصت عليه المادة الأولى من اللائحة إذا كانت ذات قيمة تجارية نظراً لكونها سرية، كما أوجبت على صاحب المعلومة اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة والكافية للمحافظة على سريتها، وجدير بالإشارة أن المنظم السعودي في مشروع نظام الاستثمار الجديد نص صراحة على هذه الضمانة وذلك بموجب البند هـ من المادة الرابعة والتي جاء نصها على أن «مع مراعاة الأنظمة واللوائح السارية في المملكة، يتمتع المستثمر بالحقوق والضمانات التالية: هـ حماية الملكية الفكرية والمعلومات التجارية السرية».

وبالإضافة إلى الأنظمة ذات العلاقة التي تعنى بضمان سرية المعلومات، توفر لدى المملكة العربية السعودية بنية تحتية تقنية تدعم ضمان سرية المعلومات وعدم انتهاكها، على أساس أن ضمان سرية تلك المعلومات يمثل حجر الأساس في الاستثمار الأجنبي ويأتي ذلك من خلال جهود المركز الوطني الإرشادي للأمن السيبراني والبروتوكولات التي أعدها لضمان خصوصية البيانات.

كما أنه يظهر أن المعرفة الفنية، تتمتع بالحماية النظامية على الصعيدين: الدولي والوطني، وهذا الأمر ينعكس إيجابًا على عملية استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي للدولة المضيفة، وراع المنظم السعودي إصدار لائحة لحماية المعلومات التجارية السرية.

ويهدف المنظم السعودي من ضمان سرية معلومات وبيانات شركات الاستثمار الأجنبية طمأنة المستثمر الأجنبي، وعدم إضعاف المركز التنافسي للمشروع بتسريب معلومات مالية، أو اقتصادية، أو فنية عنه على نحو يضر بقدرته التنافسية في السوق المحلي، أو الأسواق الخارجية.

ولما كان نظام الاستثمار الأجنبي يعتبر المظلة العامة لتعامل الدولة مع المستثمرين الأجانب، ولما كان مشروع نظام الاستثمار الجديد نص على حماية المعلومات التجارية السرية، ولما كان عقود الامتياز التجاري من أهم وسائل الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها أداة لتوسع المشروع الأجنبي، ولما كانت عقد الامتياز التجاري أحد أهم مقوماته المعرفة الفنية وضمان سريتها، فلأهمية المعرفة الفنية في عقود الامتياز التجاري نص المنظم السعودي على التزام مانح الامتياز بنقل المعرفة الفنية لصاحب الامتياز ذلك في صورة الفقرة الرابعة من المادة الثامنة والتي تناولت التزامات مانح الامتياز، ولابد أن تحاط المعرفة الفنية بطابع السرية بحيث لا تكون في متناول الجمهور، والمهم هنا سرية تجميع عناصر تلك المعرفة (مؤنس، 2021م، ص738).

## المبحث الثالث: ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

أورد نظام الاستثمار الأجنبي مجموعة من الضمانات لحماية الاستثمار سوف أتطرق لها بشيء من التفصيل على النحو التالي:

### المطلب الأول: التأطير القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر

### الفرع الأول: تطور قوانين الاستثمار ومبادئه وسياسته وأنشطته في المملكة

### أولًا: تطور قوانين الاستثمار في المملكة

تطور النظام السعودي للاستثمار الأجنبي على مر العقود، ويمكن تلخيص هذا التطور كما يلي:

نظام الاستثمار الأول (1957):

أصدر النظام الأول للاستثمار في المملكة العربية السعودية في منتصف الخمسينات (1957)، ولكن لم يكن جاذبًا لرؤوس الأموال الأجنبية في ذلك الوقت.

نظام الاستثمار الثاني (1963):

في عام 1963، صدر نظام جديد للاستثمار الأجنبي، ويتميز بتوفير حوافز تشجيعية للمستثمر الأجنبي، مع شرط عدم قلة نسبة رأس المال السعودي عن 25٪ من إجمالي المشروع.

نظام الاستثمار الثالث (1978):

تم إصدار نظام ثالث للاستثمار الأجنبي في عام 1978، وكان تحت إشراف وزارة الصناعة والكهرباء. يُعزى إليه انفتاحًا أكبر وتنظيمًا للأنشطة الاستثمارية.

نظام الاستثمار الحالي (2000):

وفي تاريخ لاحق، في عام 2000 (1421هـ)، صدر النظام الحالي للاستثمار في المملكة العربية السعودية، والذي كان مصحوبًا بقرار تأسيس الهيئة العامة للاستثمار، يُعتبر هذا النظام أكثر انفتاحًا ويحدد بشكل دقيق حقوق والتزامات المستثمرين الأجانب.

تُظهر هذه التحسينات التدريجية التي تمت على مدى العقود تطلع المملكة لجعل بيئة الاستثمار أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب وتعزيز تنويع اقتصاد المملكة.

### ثانيًا: مبادئ الاستثمار وسياساته في المملكة

- ضمان المساواة بين المستثمرين السعوديين وغير السعوديين، وفيما بين المستثمرين غير السعوديين.
- ضمان الحماية لمتلكات جميع الاستثمارات، وفقاً لما تقضي به الأنظمة في المملكة.
- تعزيز استدامة الاستثمارات، واتخاذ إجراءات واضحة وشفافة للتعامل مع شكاوى المستثمرين.
- تقديم الحوافز الاستثمارية عند الحاجة وتعزيز الشفافية الكاملة في منحها، وإعداد قائمة بحوافز الاستثمار ومنحها وفقاً لمعايير عامة وواضحة وغير تمييزية.
- المحافظة على المعايير البيئية والاجتماعية لضمان التزام المستثمرين السعوديين وغير السعوديين بقواعد العمل الصحة والسلامة البيئية على النحو المنصوص عليه في الأنظمة واللوائح والسياسات الوطنية والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة.
- تيسير الإجراءات المتعلقة بدخول الموظفين ـ غير السعوديين ـ الفنيين والإداريين وأسرهم وإقامتهم، لغرض المشاركة في الأنشطة ذوات العلاقة بالاستثمار الأجنبي وفقاً لأنظمة المملكة، والتزاماتها الدولية.
- نقل وتوطين العلوم والتقنيات الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لالتزامات المملكة الدولية.

**ثالثًا: الأنشطة المستثناة من الاستثمار الأجنبي في السعودية**

كشف دليل الخدمات الإصدار التاسع لعام 2022م، والخاص بالاستثمار الأجنبي في السعودية، عن الأنشطة المستثناة من الاستثمار الأجنبي في السعودية، وهي على النحو التالي: (دليل الخدمات الإصدار التاسع لعام 2022م مرفق رقم 1).

1_ قطاع الصناعة:

_ يستثنى نشاط استكشاف المواد البترولية والتنقيب عنها وإنتاجها.

2_ قطاع الخدمات:

_ خدمات التأمين الإعاشة للقطاعات العسكرية.
_ التحريات والأمن.
_ الاستثمار العقاري في مكة المكرمة والمدينة المنورة.
_ خدمات الإرشاد السياحي ذات العلاقة بالحج.
_ خدمات التوظيف الأهلية.
_ الوكلاء التجاريون بالعمولة المصنفة دولياً بالرقم (621).
_ صيد الثروات المائية الحية.

**الفرع الثاني: المزايا والضمانات التي يقدمها القانون للمستثمر**

وفي القانون الحالي تم منح المزيد من المزايا التشجيعية والضمانات التي تتميز بالمرونة والوضوح لم تكن متاحة فيما سبقه من قوانين، وفقًا لنص المادة (الرابعة) يقدم مجموعة من المحفزات والضمانات للمنشآت الأجنبية، إليك بعض النقاط الرئيسية المتعلقة بهذا النظام:

المزايا والحوافز: ينص النظام على أن منشآت الاستثمار الأجنبي تتمتع بالمزايا والحوافز التي تحصل عليها المنشآت الوطنية في المملكة، هذا يتيح للمستثمرين الأجانب الاستفادة من نفس التشجيعات المقدمة للمستثمرين المحليين.

حرية تدفق الأموال: يُكفل النظام حرية تدفق الأموال من المملكة وإليها، مما يعزز سهولة إدارة الأموال المرتبطة بالاستثمار (آل جمعان، 2015، 25).

احترام الملكية الخاصة: يُكرس النظام احترام الملكية الخاصة، مما يعني عدم جواز مصادرة الاستثمارات إلا بقرار قضائي أو نزع ملكيتها للمصلحة العامة مقابل تعويض عادل.

القروض الميسرة والإعفاءات الجمركية: يُمكن للمنشآت الأجنبية الحصول على القروض الميسرة والاستفادة من الإعفاءات الجمركية المتاحة، مما يعزز توفير تمويل ميسر وتخفيف التكاليف الجمركية.

ووفقاً للمادة السادسة من نظام الاستثمار الأجنبي في السعودية والمادة الخامسة من لائحته التنفيذية، أن المستثمر الأجنبي يتمتع في المملكة العربية السعودية بحقوق مهمة فيما يتعلق بتحويل الأموال وإدارة الأرباح والتصفية، إليك بعض النقاط الرئيسية:

حق إعادة التحويل: المستثمر الأجنبي لديه الحق في إعادة تحويل نصيبه من بيع حصته في المشروع أو أي فائض من عمليات التصفية أو الأرباح إلى الخارج، هذا يُتيح للمستثمر نقل الأموال بحرية.

التصرف بوسائل مشروعة: يُسمح للمستثمر الأجنبي بالتصرف في أمواله بوسائل مشروعة أخرى، مما يشمل وسائل التحويل والتصرف المعترف بها.

تحويل المبالغ الضرورية: يحق للمستثمر الأجنبي تحويل المبالغ الضرورية للوفاء بأي التزامات تعاقدية متعلقة بالمشروع، هذا يتيح له تنفيذ التزاماته بطريقة فعالة

ومن أهم الضمانات القانونية التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي في المملكة حماية ملكيته الخاصة من نزع الملكية، فلا يمكن نزع الملكية الخاصة للمستثمر الأجنبي إلا للمنفعة العامة وبحكم قضائي ومقابل تعويض عادل، ويجب توافر عدد من الضوابط أهمها يكون الباعث لنزع الملكية الخاصة هو تنفيذ مشروع معتمد في ميزانية الدولة ومع ذلك يجب تعويض المستثمر الأجنبي حتى ولو لم يتوافر هذا الضابط.

كما أن من أهم المزايا التي يقدمها النظام للمستثمرين المساواة في المعاملة بين المستثمر المحلي والأجنبي، حيث جاء نص الفقرة الأولى من مشروع نظام الاستثمار على أن: «1_ يعامَل المستثمر المحلي والأجنبي معاملة مماثلة فيما يتعلق باستثماراتهم المباشرة في المملكة، باستثناء الحالات التي يحددها هذا النظام أو الأنظمة واللوائح الأخرى السارية في المملكة»، وأكد البند الأول من الفقرة الثانية من المادة الرابعة من المشروع على تمتع المستثمر بالحق في معاملة محايدة وغير تمييزية، ومما يعزز المساواة في المعاملة ما جاء بنص الفقرة الخامسة من المادة الرابعة والتي جاء نصها على أن «يخضع المستثمر المحلي والأجنبي لنفس متطلبات الموافقة القطاعية كالتراخيص أو التسجيل أو الموافقات أو التصاريح لنشاطات اقتصادية معينة أو مناطق اقتصادية خاصة وذلك وفقًا للأنظمة واللوائح السارية في المملكة».

كما أن النظام جعل الأصل في المشروع الجديد حرية الاستثمار في جميع الأنشطة عدا المشروعات المستثناة والتي يجب حال رغبة المستثمر في مزاولتها الحصول على تصريح، وتحدد بهذه الأنشطة المستثناة قائمة، وحال رغبة المستثمر الاستثمار في هذه المشروعات المستثناة تقديم طلب للحصول على ترخيص، وهو ما جاء به نص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من المشروع «1_ يجب على المستثمر الأجنبي قبل الاستثمار في أي من الأنشطة المستثناة أو المقيدة المحددة في القائمة الحصول على

ترخيص، وذلك من خلال تقديم تفاصيل طلب استثماره المباشر إلى الوزارة، على أن تكون الموافقة على منح الترخيص من قبل اللجنة الوزارية».

كما مكن النظام المستثمر من التظلم من القرارات التي تصدر بمواجهته وذلك من خلال التظلم للجنة للنظر في التظلمات التي تصدر بناء على أحكام نظام الاستثمار حيث تنص الفقرة الأولى من المادة 12 على أن «1ـ تشكل بقرار من الوزير لجنة للنظر في التظلمات ضد القرارات الصادرة وفقًا لأحكام هذا النظام، وتحدد اللائحة الإجراءات والمدد اللازمة للنظر في التظلمات».

**مشروع نظام الاستثمار السعودي الجديد:** (منصة استطلاع)

تهدف وزارة الاستثمار من إصدار مشروع نظام الاستثمار تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة وتطوير التعامل مع الاستثمارات الأجنبية وتعزيز تنافسيتها لتحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الأجنبي الهادفة لتحقيق تطلعات رؤية المملكة (2030)، ومواكبة المتغيرات والمستجدات الدولية التجارية والاقتصادية والاستثمارية، وإحداث تغيير جذري في البيئة الاستثمارية الأجنبية للمملكة لجعلها أكثر تنافسية وجاذبية للمستثمرين الأجانب.

ويهدف هذا النظام إلى جذب الاستثمارات المباشرة وتعزيز البيئة الاستثمارية وحفظ حقوق المستثمر وزيادة ثقته بالاستثمار في المملكة عن طريق:

أ_ تيسير إجراءات دخول الاستثمارات المباشرة وحمايتها.

ب- المساواة في المعاملة بين المستثمر المحلي والأجنبي.

ج- تحديد حقوق المستثمر والتزاماته.

د- دعم مبدأ الحياد التنافسي والإنصاف وضمان تكافؤ الفرص في معاملة الاستثمارات المباشرة التي يقوم بها مستثمري القطاعين العام والخاص.

والمادة الرابعة فقد تضمنت الضمانات والحقوق التي يكفلها المشروع للمستثمرين الأجانب، ومن اهمها ضمان حرية إدارة المشروع، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وضمان عدم المصادرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة جزئيا أو كليا إلا بحكم قضائي نهائي وبشرط توافر المنفعة العامة والمقابل العادل، وتضمنت المادة الخامسة أهم الالتزامات المفروضة على المستثمرين الأجانب، ومن أهمها إلزام المستثمرين الأجانب بالقيام بالعمل من خلال مقر لهم داخل المملكة، واستيفاء كل المعايير الوطنية لحوكمة الشركات حسب القطاع الذي تمارس فيه الأعمال، وأوضحت المادة السادسة الممكنات الاستثمارية التي سوف تمنح للمستثمرين الأجانب لتشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنميتها وأحكام منح تلك الممكنات على أن يبنى هذا على أسس موضوعي دون تميز.

## المطلب الثاني: عوامل أخرى محفزة للاستثمار الأجنبي المباشر

### الفرع الأول: الثبات التشريعي

إن شرط الثبات التشريعي يتضمن تعهداً من الدولة المضيفة للاستثمار بتثبيت الأحكام القانونية في عقد الاستثمار بمعنى أن يكون بعيداً عن أي تعديلات من الممكن أن تجريها تلك الدولة فيما يتعلق بالاستثمار (عادل وعنتر، 2017).

ويقصد بالثبات التشريعي بأنه «أداة قانونية تتم من خلالها حماية المستثمر من مخاطر التشريع لناحية تعديل العقد بسن تشريع جديد عبر تجميد دور الدولة في التشريع والذي يعد من سلطاتها التشريعية ولكن لا يجردها منها» (كوجان، 2008).

**ـ أنواع شرط الثبات التشريعي:**

يمكن تلخيصه على النحو الآتي:

الشرط التشريعي، والشرط العقدي (الاتفاقي)، فبالنسبة للشرط التشريعي يظهر من خلال شروط تشريعية إذا كان منصوص عليها ضمن قانون الدولة في نصوص تشريعية والتي بمقتضاها تتعهد الدولة التي تدخل طرف في عقد أو اتفاق مع شخص أجنبي خاص أمام هذه الأخيرة بالالتزام بعدم تعديل أو إلغاء القانون المتفق على تطبيقه على العقد أو الاتفاق المبرم بينهما طيلة مدة سريان العقد أو الاتفاق، ذلك أن التزام الدولة ينحصر بمنح المستثمر الأجنبي كافة المزايا الاستثنائية المنصوص في هذا القانون مع التعهد باستمرارها حتى في حالة تعديلها لهذا القانون (رفيقة).

أما الشرط العقدي أو الاتفاقي فمن خلاله تلتزم الدولة بكف يدها مدة العقد، فلا يمكن لها إجراء أي تعديل فالعقد هنا يحكمه القانون الذي أبرم في ظله دون غيره حتى ولو كان القانون الجديد أصلح للمستثمر إلا برضائهم.

ولقد تبنى نظام الاستثمار الأجنبي السعودي هذا المبدأ، لتوفير أكبر قدر من الأمان للمستثمر الأجنبي، حيث نصت المادة (السادسة عشرة) من نظام الاستثمار الأجنبي على «لا يخل تطبيق هذا النظام بالحقوق المكتسبة للاستثمارات الأجنبية القائمة بصورة نظامية قبل نفاذ هذا النظام، ومع ذلك فإن ممارسة هذه المشروعات لنشاطها أو زيادة رأس مالها تخضع لأحكامه» (نظام الاستثمار الأجنبي).

مما سبق يتضح أن نظام الاستثمار الأجنبي السعودي أخذ بمبدأ الثبات التنظيمي، وحافظ على حقوق المستثمر الأجنبي المكتسبة في ظل النظام القائم وقت إبرام التعاقد، حتى ولو تم إلغاؤه بموجب النظام الجديد.

ولكن يرى الباحث بضرورة إعادة النظر في صياغة المادة 16 من النظام حيث أنها في بداية المادة أكدت على الثبات

التنظيمي ولكن في نهايتها أخضعت نشاط المشروع وتنمية رأس ماله لأحكام النظام الجديد الأمر الذي يظهر منه تخوف المستثمر مع مبدأ الثبات التشريعي مما يخلق معه صعوبات في التنفيذ، وقد استجاب مشروع نظام الاستثمار الجديد لهذه الملاحظة حيث جاء نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة 14 من المشروع والتي جاء نصها على أن «.....لا تعدل أو تلغي أحكام هذا النظام التراخيص أو الحقوق المكتسبة أو الامتيازات الممنوحة للاستثمارات المباشرة السارية قبل نفاذ هذا النظام»، وهذا النص يؤكد تمسك المملكة العربية السعودية في تقديم الثبات التشريعي كضمانة للمستثمرين، بالإضافة لحذف الجزء الخاص بممارسة المشروعات لأنشطتها وزيادة رأس المال التي كان منصوصاً عليها في القانون الحالي.

**الفرع الثاني: حظر مصادرة أموال مشروع الاستثمار الأجنبي**

المصادرة هي الإجراء الذي تتخذه السلطة العامة وتستولي بمقتضاه على ملكية كل أو بعض الأموال أو الحقوق المملوكة لأحد الأشخاص، ذلك دون أداء أي مقابل، قد تكون المصادرة قضائية، كما تكون إدارية، وفي كلتا الحالتين ينبغي أن تسند إلى نص قانوني وفي الحدود التي يرسمها النظام.

وإذا أردنا تعريف المصادرة فإنه يمكن القول بأنها عبارة عن «إجراء تتخذه السلطة العامة في الدولة وتستولي بمقتضاه على ملكية كل أو بعض الأموال أو الحقوق المالية المملوكة لأحد الأشخاص وذلك دون أداء أي مقابل» (صادق، 2002).

وتعتبر المصادرة من المخاطر غير التجارية التي يتعرض لها المستثمرون والتي تنجم عن ممارسة الجهات الإدارية والسيادية لسلطاتها، وما قد ينجم عن ذلك من مساس بحق ملكية المستثمر لأمواله.

ونظرًا لأهمية ضمان عدم مصادرة أموال مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر؛ فحظرت المادة (19) من النظام الأساسي للحكم المصادرة العامة للأموال الخاصة وتشترط أن تكون عقوبة المصادرة بموجب حكم قضائي، وهذا يتفق مع حكم المادة (11) من النظام، والتي تقضي بأنه «لا يجوز مصادرة الاستثمارات التابعة للمستثمر الأجنبي كلاً أو جزءًا إلا بحكم قضائي...»، ونظراً لأهمية هذه الضمانة فقد تناولها بالنص مشروع نظام الاستثمار الجديد وذلك بموجب الفقرة الثالثة من المادة الرابعة والتي جاء نصها على أن «لا تجوز مصادرة الاستثمارات المباشرة كليًا أو جزئيًا إلا بحكم قضائي، كما لا يجوز نزع ملكيتها كليًا أو جزئيًا إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقًا للأنظمة واللوائح السارية في المملكة» والجدير بالذكر أن نظام الاستثمار السعودي جعل المصادرة مقصورة على السلطة القضائية فقط، مما يعطي اطمئنان للمستثمر إذ لا تشكل المصادرة أي خطورة عليه.

**الفرع الثالث: حظر نزع ملكية مشروع الاستثمار الأجنبي**

يمثل نزع الملكية أخطر انتهاك لحقوق الملكية الخاصة، وفي ذات الوقت يُعبر بوضوح عن ممارسة الدولة لحقوقها السيادية على إقليمها، ويعرف في قانون الاستثمار الدولي بأنه «السحب الرسمي لحقوق الملكية لصالح الدولة أو الأفراد الذين يتم تعيينهم من جانب الدولة» (Suzy H Nikièma).

ومن الجدير بالذكر أن حق نزع الملكية حقًا مقرراً للدولة المضيفة للاستثمار، ومعترف به دولياً، وعلى ذلك فإن اتفاقيات الاستثمار لا تمنع الدول المضيفة من اتخاذ إجراءات نزع الملكية، والقيود التي يمكن فرضها من قبل هذه الاتفاقيات هي ألا تكون هناك إجراءات تمييزية في نزع الملكية، وأن تُتخذ الإجراءات بهدف تحقيق المصلحة العامة، والالتزام بأداء تعويض عادل، وأن تراع الإجراءات والضوابط المتبعة في هذا الشأن.

وقد نصت المادة (11 فقرة 2) على ما يلي «.... كما لا يجوز نزع ملكيتها كلاً أو جزءًا إلا للمصلحة العامة مقابل تعويض عادل وفقًا للأنظمة والتعليمات» ونظراً لأهمية هذه الضمانة فقد تناولها مشروع نظام الاستثمار الجديد وذلك بموجب الفقرة الثالثة من المادة الرابعة والتي جاء نصها على أن «..... كما لا يجوز نزع ملكيتها كليًا أو جزئيًا إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقًا للأنظمة واللوائح السارية في المملكة»، ويُعرِّف الفقه مصطلح نزع الملكية بأنه «تملك الدولة لأموال عقارية مملوكة لأشخاص خاصة، تحقيقاً لدواعي المصلحة العامة، بموجب قرار إداري يصدر عن الجهة المختصة» (عبدالله ع.، 1978)، وبناء على ذلك فإن نزع الملكية لا يرد إلا على العقارات فهي وحدها التي يمكن أن تكون موضوعًا أو مجال لنزع الملكية للمنفعة العامة، أما المنقولات فلا يجوز نزع ملكيتها، ولا يمكن اتخاذ إجراء نزع الملكية إلا بغرض تحقيق منفعة عامة، وإلا يحق لصاحب المصلحة الطعن في قرار نزع الملكية أم القضاء.

ومن المبادئ القانونية المستقرة في اتفاقيات الاستثمار الدولية أن «أي نزع للملكية يجب أن يتم تعويضه» فالمادة (13/1) من اتفاقية ميثاق الطاقة (ECT) تنص على أن «استثمارات المستثمرين للطرف المتعاقد في منطقة طرف متعاقد آخر، لا يجوز أن يتم تأميمها أو نزع ملكيتها أو أن تخضع لإجراءات لها تأثير مساو للتأميم أو نزع الملكية».

**الخاتمة:**

إن الاستثمارات الأجنبية لا تخرج عن كونها نشاطاً يمارس في إقليم الدولة المضيفة للاستثمار، ويعقد على هذا النشاط أن يضطلع بدور مهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، كون هذا النشاط يدر رأسمال أجنبياً وخبرة فنية على الدولة المستقطبة له، ولذا نجد الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية تمنح مزايا وضمانات قانونية لهذه الاستثمارات التي تراها كفيلة بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الوطنية، على أن تخضعها للرقابة خلال مرحلة الإنجاز ومرحلة الاستغلال، وتلزمها بعدم التدخل في كل ما يمس بسيادة الدولة أو الإخلال

بنظامها العام.

وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى عدد من النتائج التي أوصى في ضوئها بعدد من التوصيات نذكرها على النحو التالي:

## أولًا: النتائج

1_ إن الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبح أمراً مهماً لمختلف دول العالم المتقدم والنامي، نظرًا لمساهمته في زيادة الناتج القومي الإجمالي وتوفير الوظائف وتنوع الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

2_ زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في غرب أسيا بنسبة 9% لتصل 37مليار دولار عام 2020 وظلت الاستثمارات في المملكة العربية السعودية قوية، حيث ازدادت بنسبة 20 في المائة لتبلغ 5,5 مليارات دولار.

3_ تتمتع المملكة حالياً بقطاعات واسعة مهيأة للاستثمارات بكل أنواعها، فهناك ما لا يقل عن 18 قطاعاً محلياً في عمق التوجه الاستثماري، وهي قطاعات متنوعة تشمل الصناعة والطاقة والسياحة والنقل والتصدير وإعادة التصدير وغيرها، يضاف إلى هذا المشهد العام، التحولات الإجرائية والتنظيمية التي اتخذتها حكومة المملكة الرشيدة لدعم وجذب الاستثمارات الأجنبية.

4_ تساهم الاستثمارات الأجنبية في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات الإدارية والتسويقية الجديدة.

5_ تساعد الاستثمارات الأجنبية في الحصول على العملات ورؤوس الأموال الأجنبية من أجل تمويل برامج وخطط التنمية.

## ثانيًا: التوصيات

1_ تطوير أنظمة التقاضي التجارية وإنشاء محاكم تجارية متخصصة في المناطق ذات الجذب الاستثماري لتقليل وقت إنهاء المنازعات التجارية بين المستثمرين.

2_ ضرورة استمرار حكومة المملكة باتخاذ كافة إجراءات دعم وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من أثر إيجابي في المستقبل.

3_ أهمية تطوير البرامج التعليمية العامة والعالية بالمملكة لتواكب متطلبات احتياجات سوق العمل من المهارات والقدرات المؤهلة في سبيل تأهيل كوادر بشرية وطنية ذات كفاءة عالية.

4_ التعديل المستمر للأنظمة والقوانين بما يتلاءم مع الاتفاقات الدولية وتحرير التجارة ومنظمة التجارة العالمية.

5_ أهمية إعداد المزيد من الدراسات الميدانية بالمملكة لتلامس حالة واحتياجات الاستثمار المحلي والأجنبي في الوقت الراهن والمستقبل.

## المراجع:

أبو الهول، محي الدين يعقوب. (2011). تقييم إهمال البنوك الاستثمارية. دار النفائس

أحسين، عثماني سعاد، شعبانية. (2013). الاستثمار الأجنبي المباشر انعكاساته على النمو الاقتصادي في الجزائر، مقدمة في الملتقى الدولي، دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة في الجزائر، كلية علوم الاقتصادية والتسيير، 9 – أبريل.

إسماعيل، محمد حسين. (1415هـ – 1994م). النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة.

بلقاسم، مصباح. (2006). أهمية الاستثمار الأجنبي المباشرة ودوره في التنمية المستدامة (حالة الجزائر)، [رسالة ماجستير]، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– جامعة الجزائر.

الجداوي، أحمد قسمت. (1997). الوجيز في القانون الدولي الخاص. دار النهضة العربية.

خضر، سان. (2004). ورقة عمل بعنوان" الاستثمار الأجنبي المباشر.. تعارف وقضايا".

الخضيري، محسن أحمد. (2009). أمن الاستثمار. إيتراك للنشر.

رفيقة، قصوري. (2010). ضمانات تثبيت التشريعات الوطنية في مواجهة المستثمرين الأجانب – شروط الثبات التشريعي، مجلة الإحياء، (14)، ص563.

الزمام، سالم بن فهد. (2018). مقال بعنوان" المملكة مركز أول عالمي في استقرار الاقتصاد الكلي" صحيفة المال الاقتصادية الإلكترونية العدد 18 أكتوبر.

سعد سعيد مقبل آل جمعان. (2015)، التطورات القانونية في قانون الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، [رسالة دكتوراة] مقدمة لكلية القانون بجامعة الخرطوم، الخرطوم.

شبانة، أمينة زكي. (1994). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين، تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة، مصر، 7-9 أبريل.

صادق، هشام. (2002). الحماية الدولية للمال الأجنبي، دار الفكر الجامعي.

صدقة، عمر هاشم محمد. (2008). ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، (ط1) دار الفكر الجامعي الإسكندرية.

الصيعري، صالح. والبكر، أحمد. (2016). ورقة عمل بعنوان «الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي»، مؤسسة النقد العربي السعودي.

عادل، عكروم وعنتر، حديدي. (ديسمبر- 2017). شرط الثبات التشريعي كضمانة للمستثمر الأجنبي في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 2(2)، ص660.

عبدالله، عبدالباقي نعمة. (1978). نزع الملكية امتياز مقرر للإدارة، دراسة مقارنة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، 2.

عبدالله، محمد عبدالعزيز. (2005). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية. دار النفائس.

عوض، هاني محمد مؤنس. (2021). النظام القانوني لعقد الامتياز التجاري في النظام السعودي الجديد، مجلة الاجتهاد القضائي، 13 يناير، ص738.

الغامدي، عبدالهادي محمد سفر. (1438). الملكية الصناعية وفقًا لأنظمة المملكة الصناعية السعودية، مكتبة الشقري.

فضيل، فارس. (2004). أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر أثاره الاقتصادية. [ أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية ]جامعة الجزائر.

قويدري، كريمة. (2011). الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان.

كاكي، عبد الكريم. (دت). الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية. مكتبة حسن العصرية

كوجان، لمى أحمد. (2008). التحكيم في عقود الاستثمار بين الدولة والمستثمر الأجنبي، منشورات زين الحقوقية.

لائحة حماية المعلومات التجارية السرية 1426هـ.

مشروع نظام الاستثمار السعودي 2022م.

نظام الاستثمار الأجنبي الصادر عام 1421هـ ولائحته التنفيذية.

نظام التحكيم السعودي الصادر عام 1433هـ.

نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية 1381هـ.

نظام ضريبة الدخل 1425هـ.

النوري، كريم نعمة. (2004). دور الاستثمارات في البلدان النامية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، أبريل.

Belkasem, Mesbah. (2006) The importance of FDI and its role in sustainable development (case of Algeria ).in Arabic). Master's Thesis, Faculty of Economic and Management Sciences - University of Algiers.

Fadil, Fares. (2004) The Importance of Foreign Direct Investment (FDI) and its Economic Effects. (in Arabic). PhD thesis in Economic Sciences, University of Algiers.

Qwaidri, Karima. (2011) Foreign Direct Investment and Economic Growth in Algeria. (in Arabic). Master's Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Tlemcen. https://istitlaa.ncc.gov.sa/ar/Trade/Misa/1234/Pages/default.aspx.

Fons-Rosen, C., Kalemli-Ozcan, S., Sørensen, B. E., Villegas-Sanchez, C., & Volosovych, V. (2021). Quantifying productivity gains from foreign investment. Journal of International Economics, 131, 103456. https://www.nber.org/system/files/working_papers/w18920/w18920.pdf

Haudi, H., Wijoyo, H., & Cahyono, Y. (2020). Analysis of Most Influential Factors to Attract Foreign Direct Investment. Journal of Critical Reviews, 7(13). https://www.researchgate.net/profile/Hadion-Wijoyo/publication/344327360_ANALYSIS_OF_MOST_INFLUENTIAL_FACTORS_TO_ATTRACT_FOREIGN_DIRECT_INVESTMENT/

جامعة حائل
University of Hail

Journal of Human Sciences
At Hail University

# Journal of Human Sciences

## A Scientific Refereed Journal Published by University of Hail

Seventh Year, Issue 22
Volume 2, June 2024

Arcif
Analytics

Print 1658 -788 X
Online E- 8819-1658